التحقيق

في

قضيّة زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش رضي الله عنها

في ضوء الكتاب والسنّة

جمع وترتيب
محمد سالم أحمد مود الجكني

المكتب الإسلامي
بيروت

دار الحرمين
الدوحة

الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب ١١/٣٧٧١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقيا : إسلاميا

دار الحرمين للنشر
الدوحة - قطر
ص.ب: ٥٢٥٤ - هاتف : ٤١١٥٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، والصلاة والسلام على خاتم رسل الحق وبعد: فإنه للمساهمة في إحقاق الحق، وسلوك نهج من نافح عن جناب سيد الخلق صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وفقنا الله تعالى بمنه لجمع بحث حول خمس آيات من سورة الأحزاب الكريمة من أول آية (٣٦ ـ إلى غاية آية ٤٠) محورها قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش بعد مولاه ومتبناه من قبل ـ زيد بن حارثة ـ التي كانت مثاراً لأقوال وشبهات جرفت كثيراً من الناس بنسبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم أموراً ظاهرها النيل من مكانته السامية، والتشكيك في أعماله المعصومة، واتهامه بما هو بريء منه براءة الشمس من اللمس.

سبب اختياري لهذا الموضوع:

سبق لي أن فكرت متدبراً في هذه الآيات ورجعت إلى بعض المفسرين ففاجأتني تفاسير لهذه الآيات وفي نفس هذه القصة، شوشت علي فرجعت لشيخ المفسرين الطبري فإذا هو يروي آثاراً بسنده عن بعض التابعين وفسر على ضوئها فازددت حيرة فنظرت في تفسير ابن كثير فإذا هو يضرب صفحاً عن تلك الآثار ويضعفها بوصفه إياها بعدم الصحة، ووجدت القرطبي يذكرها ويعلق عليها تعليقاً جيداً ثم إني بتدبري لهذه الآيات وجدت أنها بعيدة كل البعد عما تضمنته تلك الآثار واتضح لي أن جزءاً من آية منها حمى الله به جناب نبيه صلى الله عليه وسلم من أن تلصقُ به أي لائمة في هذه القصة وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله(١) ومع كثرة ما طالعته من كتب التفسير القديمة والحديثة فإني لم أقف على من نبه على ما تضمنته هذه الآية بيد أنها صريحة في الموضوع.

وقلما قرأت في كتاب من كتب التفسير في هذا الموضع، إلا وجدته يفسر على ضوء تلك الآثار التي يرويها الطبري في تفسيره، وفي تاريخه أيضاً، ويرويها غيره.

---

(١) انظر المبحث الثاني من الفصل الثاني وعنوانه: بيان ما تجلى في هذه القصة من الحكم والأحكام التشريعية.

وبدون نظر فيها، ولا تمحيص لها، وكأنها مسلمة عند الجميع.

وبعد تفكير عقدت العزم على أن أجمع بحثاً في التحقيق في هذه القصة الخطيرة والتي لها أهداف تشريعية سامية بعيدة كل البعد عما سود به بعض المفسرين كثيراً من الصفحات بما لا طائل تحته.

وقد يسر الله ذلك بفضله فقد جمعت فيها بحثاً وجيزاً في مضمار النشاط الطلابي أيام كنت طالباً في السنة الثالثة من كلية القرآن الكريم ثم حصلت الموافقة بعد من مجلس الكلية على أن تكون موضوع بحثي للسنة الرابعة من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

منهجي في البحث:

قسمته إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدمة: عرض موجز شامل لسورة الأحزاب مع ذكر أهم مقاصدها التشريعية.

الفصل الأول: ويحوي ستة مباحث.

المبحث الأول (في التبني) - بيان كونه عادة في الأمم الغابرة وتأسيسه واستحكامه في جاهلية العرب ونظامهم فيه.

المبحث الثاني: في قضاء الإسلام على ظاهرة التبني بزواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب.

البحث الثالث: في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

المبحث الرابع: الاسرائيليات، خطورتها، والتحقيق في ما زعم من ترويج الصحابة لها، ولمحة عن كتب التفسير وتفاوتهم فيها.

المبحث الخامس: في ذكر ما أورده بعض المفسرين الذين انخدعوا بالاسرائيليات وما روي حول هذه القصة من الآثار الواهية.

المبحث السادس: في تفنيد الشبه التي أثيـرت حول هذه الحادثة الكريمة.

١ ـ الشبهة الأولى وتفنيدها بتتبع أسانيد تلك الآثار والحكم عليها بالضعف أو الوضع.

٢ ـ الشبهة الثانية وتفنيدها بتتبع منطوق تلك الآثار وبيان أثر الوضع عليها.

الفصل الثاني: ويحوي مبحثين:

المبحث الأول: استعراض أقوال محققي المفسرين في توجيه المعنى الصحيح لقوله تعالى: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه... الآية﴾.

المبحث الثاني: في بيان ما تجلى في هذه القصة من الحكم والأحكام التشريعية.

الفصل الثالث: ويحوي مبحثين أيضاً.

المبحث الأول: في تفسير الآيات التي تضمنها البحث.

المبحث الثاني: في بيان ما بهذه الآيات من القراءات العشر، وله مقدمة مهمة حول القراءات والقراء العشرة ورواتهم والفرق بين القراءة والرواية.

الخاتمة وتحوي ما يلي:

١ - ترجمة موجزة لكل من زيد وزينب رضي الله عنهما.

٢ - نتائج أو فوائد توصلت إليها من خلال البحث.

وقد نهجت في هذا البحث - إن شاءالله - منهج التحقيق فلا أدع قولاً لم يحالفه الصواب إلا رددت عليه رداً مدعوماً بالأدلة - حسب فهمي - من غير تعصب لقائل مهما كانت مكانته.

وانطلاقاً من هذا المبدأ جمعت خلاصة مسائل هامة. في ختام البحث مفيدة - إن شاءالله - لمن تأملها طارحاً التعصب الأعمى طالباً الحق.

كل ما نقلته من المراجع حرفياً أبين ذلك بجعلي إياه بين

قوسين مع التزامي في الهامش ذكر القائل باسمه واسم كتابه والجزء والصفحة والطبعة.

أثبت فهرساً منظماً ـ آخر البحث ـ فيه جل المراجع والمصادر التي رجعت إليها باسم الكتاب، وطبعته، واسم المؤلف، ونسبته، وتاريخ موته هجرياً.وفهرساً أيضاً للمحتويات الهامة بذكر صفحاتها.

وإني أضرع إلى الله تعالى أن يجعل قصدي خالصاً لوجهه وأن يكفيني شر نفسي وهواي.

سبب نزول سورة الأحزاب:

قيل: نزلت في أبي سفيان بن حرب وعكرمة بن أبي جهل في وفد من قريش قدموا المدينة فنزلوا على عبدالله بن أبي بعد وقعة أحد بأمان من النبي صلى الله عليه وسلم على أن يكلموه، فقام معهم عبدالله بن أبي سرح، وطعمة بن أبيرق فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم وعنده عمر بن الخطاب: أرفض آلهتنا ـ اللات، والعزى، ومناة ـ وقل إنها تشفع لمن عبدها وندعك وربك. فشق على النبي صلى الله عليه وسلم ما قالوا، فقال عمر: ائذن لي في قتلهم، فقال: إني قد أعطيتهم الأمان، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا من المدينة فنزل ﴿ يأيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين... ﴾(١).

سبب آخر لنزولها:

روي أنه لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وكان يحب إسلام اليهود فبايعه ناس منهم على النفاق، وكان يلين لهم جانبه، وكانوا يظهرون النصائح في طرق المخادعة، ولخلقه الكريم، وحرصه على تألفهم، ربما كان يسمع منهم فنزلت السورة تحذيراً له منهم وتنبيهاً على عداوتهم(٢).

---

(١) لباب التأويل، للخازن ٥/٢٢٩. ومعالم التنزيل للبغوي بهامشه.
(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/١١٤ ط مصر.
والبحر المحيط لأبي حيان ٧/٢١٠ ط الرياض.

سبب ثالث لنزولها:

«اخرج جويبر عن الضحاك، عن ابن عباس قال: إن أهل مكة دعوا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرجوع عن دينه إلى دينهم، ويعطوه شطر أموالهم، وخوفه منافقوا المدينة أنهم يقتلونه إن لم يرجع»[1] «ويزوجه شيبة بن ربيعة بنته»[2].

ولم نجد لهذه الأسباب سنداً صحيحاً يركن إليه بل إن أسانيدها واهية.

عرض موجز لأهم مقاصد السورة:

هي سورة الأحزاب، سميت بذلك لأنها تتحدث عن واقعة الأحزاب - أو الخندق - في قوله تعالى: ﴿ولما رأى المؤمنون الأحزاب... ﴾[3].

ومن المعلوم أن أسماء السور توقيفية على القول الصحيح لما ثبت من تسمية النبي صلى الله عليه وسلم لكثير من السور، فروى الشيخان تسميته لسورة البقرة وغيرها في قوله: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه» إلى غير ذلك وهناك سور لم تثبت تسميتها عن النبي بل سماها العلماء وبعض من

---

(١) أسباب النزول للسيوطي، ص ١٧٤.
(٢) البحر المحيط لأبي حيان.
(٣) سورة الأحزاب آية ٢٢.

السور لها أسماء متعددة فالتوقيفي منها تسمية الرسول وغير ذلك غير توقيفي[1] والأحزاب هم قريش، وغطفان، واليهود، ومن تبعهم كبني سليم وبني أسد، وقد تحدثت السورة الكريمة عن تكتلهم، ومهاجمتهم المدينة النبوية، وعن انتصار المسلمين في هذه الموقعة بفضل الله وتأييده، إذ أرسل على أعدائهم ريحاً وجنوداً لم يروها، وكفى المؤمنين القتال.

وقد حدد المفسرون وأصحاب السير والمؤرخون السنة الخامسة من الهجرة وشهر شوال منها لهذه الموقعة - غزوة الأحزاب ونزول سورتها - بينما يرى البعض منهم أن ذلك في السنة الرابعة من الهجرة[2].

على أن بعض المصنفين في علوم القرآن يذكر أنها رابعة السور المدنية من حيث الترتيب الزمني، يروى ذلك عن ابن عباس وهو أنه نزل قبلها سورة البقرة، والأنفال، وآل عمران.

وسواء ثبت ذلك أو لم يثبت فالإجماع على أنها سورة مدنية نزلت في المنافقين وإيذائهم للنبي صلى الله عليه وسلم وطعنهم في مناكحته وغيرها، والإجماع على أنها ثلاث

---

(١) تاريخ المصحف الشريف، عبد الفتاح القاضي ص ١٣٣ - ط مصر.
(٢) تفسير ابن كثير ٣/٤٧٠ ط: مصر. والبداية والنهاية لابن كثير. وجوامع السير لابن حزم ص ١٤٧ ط: بيروت. وسيرة ابن هشام النبوية ٣/٢١٤.

وسبعون آية وقيل إنها كانت أطول من ذلك ونسخ منها البعض[1].

هذا ومما لا شك فيه أن سورة الأحزاب تعرضت بالبيان لكثير من الموضوعات، ومن أهمها بطلان التبني وآثاره، والمنهج السلوكي لأمهات المؤمنين، ولكل مسلمة، والأمر بالإكثار من ذكر الله تعالى وتسبيحه، ومن الصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم، وبعض الأحكام الفقهية كتخيير الزوجات وطلاقهن قبل الدخول، وكثير من الدفاع عن جناب النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر بعض ما اختص به من أحكام، وذكر الأمانة والتكاليف الشرعية، وما يترتب على قبول الإنسان لحمل عبئها، إلى جانب ما فيها من وصف دقيق لغزوة الأحزاب، وغزوة بني قريظة، وموقف المنافقين في جبنهم وجزعهم ساعة الخوف وسلاطة ألسنتهم في شح وجشع عند ساعة الأمن في وقت تقسم فيه الغنائم على المجاهدين المخلصين ويبدو جلياً أنه من أهم مقاصد هذه السورة موضوع التبني، فقد تحدثت عنه لتبين موقف الإسلام منه في أكثر من آية.

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١١٣/١٤. ط: مصر. ومفاتيح الغيب للفخر الرازي ١٨٩/٢٥ ط: طهران، وروح المعاني للألوسي ١٤٢/٢١. ط بيروت.

وتذكر زواج النبي صلى الله عليه وسلم بمطلقة مولاه ومتبناه من قبل - زيد بن حارثة - وهو تشريع عملي أريد به إبطال ما كانوا يرتبونه على التبني من أحكام لا تترتب إلا على البنوة الحقيقية، وكما نزلت بالأمر بضرب الحجاب على النساء كذلك تنادي السورة الكريمة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وتقرر أنهن أمهات المؤمنين، وأنهن يحرمن بعده على المؤمنين أبداً، الأمر الذي خصه الله به دون سائر البشر تكريماً وتشريفاً له صلى الله عليه وسلم.

وتتحدث السورة الكريمة عن اليهود وأهل الكتاب عموماً، وعن العذاب الذي ينتظرهم إن لم ينتهوا عما هم فيه من كيد للمؤمنين.

وتشرع السورة للمؤمنين آداباً يجب أن يلتزموها مع النبي الكريم عندما يريدون الدخول عليه في أحد بيوته، وفيما بينهم، كما تشرع لهم بعض أحكام الأسرة، وهي من السور التي كشفت النقاب عن كثير من أسرار المنافقين، وأعلنت من فضائحهم كل دفين.

ويلاحظ أنها بدأت بذكرهم إلى جنب الكافرين، وختمت به معلنة إشراكهم في العذاب مع المشركين.

ومما يسترعي الانتباه أن سورتنا هذه اشتملت على أربعة

عشر نداء في آياتها التي لا تتجاوز ثلاثاً وسبعين.

فقد نودي النبي صلى الله عليه وسلم فيها خمس مرات، ونودي فيها نساؤه رضي الله عنهن مرتين.

ونودي الذين آمنوا فيها سبع مرات، مما يدل على أنها حافلة بالتشريع وأن موضوعاتها كثيرة متنوعة، وإنها لتلتزم أسلوب القرآن فتنادي النبي صلى الله عليه وسلم بصفته لا باسمه، فلم يناده الله تعالى في القرآن إلا بوصف النبوة أو الرسالة ونحوها بل لم يذكر في الأخبار باسمه إلا في خمسة مواضع من القرآن الكريم.

فذكر باسمه «أحمد» مرة واحدة في قوله تعالى:

﴿ وإذ قال عيسى ابن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم مصدقاً لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد... ﴾(١). وذكر باسمه «محمد» في أربعة مواضع، هي بترتيبها في المصحف:

﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل... ﴾(٢).

﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾(٣).

---

(١) الصف: ٦.

(٢) آل عمران آية ١٤٤.

(٣) الأحزاب آية ٤٠.

﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم﴾[1].

﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم. . .﴾[2].

---

(١) القتال آية ٢.

(٢) الفتح آية ٢٩.

الفَصل الأوَل

ويحوي ستة مباحث.

المبحث الأول : التبني عند العرب وتحريم زوجات الأدعياء.

المبحث الثاني : قضاء الإسلام على ظاهرة التبني بزواج النبي بزينب.

المبحث الثالث : في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

المبحث الرابع : في الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير وما يقبل منها وما يرد شرعاً.

المبحث الخامس ما أورده المفسرون الذين انصاعوا مع الإسرائيليات والآثار الواهية.

المبحث السادس في تفنيد الشبه التي أثيرت حول هذه القصة.

المبحث الأول

التبني

«هو تنشئة الصغير الذي ليس من صلب الإنسان في حجره، وإضفاء اسمه ولقب أسرته عليه كابنه لصلبه».

ودل القرآن الكريم على أن التبني كان شائعاً في الأمم الغابرة.

قال تعالى في قصة يوسف: ﴿ وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً ﴾[1].

وقال في شأن موسى: ﴿ وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولك لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً ﴾[2].

وكان أشد استحكاماً في جاهلية العرب وقد تساهلت فيه حتى كان الرجل منهم إذا أعجبه من الرجل جَلَدُه وظَرْفُه تبناه

---

(١) سورة يوسف آية ٢١.

(٢) سورة القصص آية ٩.

وجعل له نصيب الذكر من أولاده من ميراثه ونسب إليه(١).

ويجوز عندهم لأي شخص كان أن يتبنى، وتكون للمتبنى الحقوق الطبيعية كفرد في العائلة التي تبنته، ويتم بالاتفاق مع والد الطفل أو ولي أمره ومتى تم ذلك بالتراضي يعلن المتبني عن تبنيه للمُتبنّى والعادة الإشهاد على ذلك حسماً للنزاع.

ويقع مع وجود أولاد للمُتبَنِّى وليست له حدود من جهة العمر(٢).

والقاعدة العامة في الزواج عندهم مراعاة علاقة الأصل بالفرع فلا يجوز عندهم نكاح الأب لابنته ولا الأخ لأخته في حالة التبني والبنوة الأصلية سواء، لاكتساب المتبنًّى صفة الابن الحقيقي وكانوا يحرمون التزوج بمطلقات وأرامل أبنائهم من التبني، بينما كان يسوغ عندهم التزوج بزوجة الأب بعد موته(٢).

وقد تبنى النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة قبل البعثة(٣)، وتبنى الخطاب عامر بن ربيعة، وتبنى الأسود بن عبد

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي ١١٩/١٤.

(٢) الفصل، في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي ٥٢٨/٥ ـ و ٥٥٩ ط لبنان. وتاريخ الجنس العربي، محمد عزة دروزة ص ٢٣٩ ط: لبنان. وفي تاريخ العرب، مصطفى أبو ضيف ص ٦٧ ط مؤسسة شباب الجامعة.

(٣) سبب تبني النبي لزيد: أن حكيم بن حزام اشتراه صغيراً فوهبه لخديجة =

يغوث المقداد بن عمرو، وتبنى أبو حذيفة بن عتبة مولاه سالماً، وهؤلاء من صميم قريش، وتبنى آخرون من الصحابة آخرين، وامتد التبني فترة من صدر الإسلام، وقبل أن ينزل القرآن بإبطاله كان لا فرق بين **المتبنًى** والابن الصلبي في المحرمية الصهرية والنسبية، حيث كانت تحرم مطلقة المتبنى للأبد على من تبناه.

ولما كان من أهم مقاصد سورة الأحزاب بيان حكم الله في التبني، ولتؤكد هذا البيان الكلامي بفعل النبي صلى الله عليه وسلم، مهدت في بدايتها بنهي الله نبيه عن طاعة الكافرين والمنافقين، وفي وسطها كذلك.

تحريم زوجات الأدعياء:

وهناك آيتان من هذه السورة الكريمة تعرفان عند المفسرين بآيتي التبني لإبطالهما إياه، وهما: قوله تعالى: ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم

= فوهبته خديجة بنت خويلد للنبي، فأعتقه ثم قدم أبوه يطلب فداءه فخيره النبي بين الذهاب مع أبيه ـ وبدون فداء ـ وبين البقاء مع النبي فاختار النبي، فعند ذلك أخذ بيده إلى الملإ من قريش فقال: اشهدوا أن هذا ابني وارثاً وموروثاً، فطابت نفس أبي زيد. هكذا ذكره ابن هشام انظر سيرته النبوية جـ/١ ص ٢٤٧ بتحقيق مصطفى السقا. ط: لبنان.

بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل - ٤ - ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً - ٥ - ﴾.

وأولى هاتين الآيتين تقرر ثلاث حقائق، الأولى والثانية تمهدان للثالثة، وهذه الحقيقة الثالثة هي: إبطال التبني، وقد جاءت الحقائق الثلاث في جمل متتالية: ثم **أتبعت** الثالثة في هذا المكان وفي أماكن أخرى من السورة بما يؤكد أن موضوعها أولته السورة عناية كبرى، في تصوير الحقيقة الأولى قال: ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين. . . ﴾ والجعل هنا يراد به الإيجاد والخلق، و«الرجل» يراد به هنا كل إنسان ذكراً كان أو أنثى، بلغ سن التكليف أو لم يبلغها و«القلب» هو ذلك العضو الذي يحتل مكاناً خاصاً من صدر كل إنسان، وهو لا يكون إلا واحداً في جسم كل إنسان بل وفي جسم كل حيوان عموماً، والمراد بكلمة «الجوف» التجويف الذي يحيط به هيكل الإنسان، والذي يحوي القلب والكبد وجميع الأجهزة الداخلية التي تتوقف على وجودها حياة الإنسان، وهذه الحقيقة الأولى بدهية. وقد عنى بذلك زيد بن حارثة، من أجل أن النبي كان تبناه فضرب الله بذلك مثلاً، وأسند الطبري عن الزهري أنه قال: بلغنا أن ذلك كان في زيد بن حارثة ضرب الله له مثلاً

يقول: ليس ابن رجل آخر ابنك[1].

وتحكي الحقيقة الثانية أسلوباً من أساليب تحريم الزوجة كان العرب يستعملونه هو قول الرجل لزوجه: «أنت علي كظهر أمي» فبينت أن الزوجة لا تكون أماً بحال.

وتجيء الحقيقة الثالثة - وهي المقصودة - بعد هاتين ﴿ وما جعل أدعياءكم أبناءكم﴾ والأدعياء جمع دعي بمعنى مدعو على غير قياس كتقي وأتقياء والمقصود ادعاء خاص هو التبني أو ادعاء البنوة.

وقد كانوا يعاملون هؤلاء معاملة الأبناء من كل وجه فأراد الله إبطال هذا التبني والآثار التي كانوا يرتبونها عليه.

فنفى أولاً: أن يكون الأدعياء أبناء لمن تبنوهم وبين أن هذا لا يعدو أن يكون قولاً بالفم لا يعبر عن الحقيقة ولا يصورها.

ثم أمر بأن ننسب هؤلاء الأدعياء إلى آبائهم وأن نناديهم بهذه الأسماء الصحيحة، ويعني هذا زوال صلة التبني كلها.

﴿ ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقـول الحق وهو يهدي السبيل ﴾.

الإشارة بـ «ذلكم» إلى أدعياء الأبناء، أو إلى التبني المفهوم

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن محمد بن جرير الطبري ٢١/١١٩ ط: مصر.

من هذا الادعاء، والخطاب للمدعين الذين يتبنون أبناء لغيرهم وقوله ﴿ والله يقول الحق ﴾ يقابل قوله ﴿ ذلكم قولكم بأفواهكم ﴾ وهو تصريح بأن قولهم باطل لا يمثل الحقيقة، ولعله من أجل إبراز هذا المعنى قال ﴿ بأفواهكم ﴾.

أما قوله ﴿ وهو يهدي السبيل ﴾ فهو توجيه منه إلى مصدر الهدى وهو الله تعالى الذي يهدي وحده السبيل بعد أن يقول الحق في شأن الادعاء والأدعياء وهذه الهداية تتمثل في الآية الخامسة التي تقول:

﴿ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم﴾.

فهذا وضع للأمور في نصابها، وفيه القسط والعدل. والآية تفرض الحالتين المتوقعتين إذن: حالة معرفة الأب للمتبنًى، وحالة جهالته، فإن كان معروفاً لمدعي الولد وجب عليه أن ينسبه إليه ويدعوه باسمه الحقيقي وأن يعامله شرعاً معاملة غيره من الغرباء عنه.

وإن كان مجهولاً ـ لسبب ما ـ وجب أن ينادى ويعامل بوصفه أخاً في الدين ومولى لمن كان تبناه بمعنى صديقه ونصيره.

ويصف تعالى هذا التصحيح للأوضاع بقوله: ﴿هو أقسط عند الله﴾ و «أقسط» من القسط بمعنى العدل، وأفعل التفضيل

قصد به هنا مطلق الوصف، بمعنى أنه هو العدل، فلا تفاضل هناك ولا عدالة على الاطلاق في التبني بعد هذا التشريع.

وافترضت الآية أيضاً أن العادة قد تغلب فينسب الإنسان هؤلاء الأدعياء للذين ادعوهم عند ندائهم دون قصد منه.

كما افترضت أنه قد يتعمد هذا الدعاء لغير الآباء تعمداً.

ثم بينت حكم كل من هاتين الحالتين فقالت:

﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم.. ﴾.

«الجناح» بضم الجيم الحرج والإثم، فلا حرج ولا عقوبة في الخطأ، وإنما انتفى الجناح في الحالة الأولى لانتفاء نية الخطأ وباعثه فيها بدليل ما بعده، وهو حكم الحالة الثانية «ولكن ما تعمدت قلوبكم» فدعاء الأولاد إلى الذين تبنوهم دون قصد جرياً على ما ألفوه من قبل لا إثم فيه فلا عقاب عليه، وكذا لشهرة المدعو دون قصد، كنسبة السلف المقداد بن عمرو إلى الأسود المستفيضة في الأسانيد لشهرته بهذه النسبة.

وقال القرطبي:

«قوله تعالى: ﴿وما جعل أدعياءكم أبناءكم﴾ أجمع أهل التفسير على أن هذا نزل في زيد بن حارثة وثبت أن ابن عمر قال: ما كنا ندعو زيد بن حارثة إلا زيد بن محمد حتى نزل ﴿ادعوهم لآبائهم﴾... وفي قول ابن عمر هذا دليل على أن

التبني كان معمولاً به في الجاهلية والإسلام يتوارث به ويتناصر إلى أن نسخ الله ذلك بقوله: ﴿ادعوهم لآبائهم﴾ فرفع الله حكم التبني ومنع من إطلاق لفظه وأرشد بقوله إلى أن الأولى والأعدل أن ينسب الرجل إلى أبيه... وقال النحاس: هذه الآية ناسخة لما كانوا عليه من التبني، وهو من نسخ السنة بالقرآن، فأمروا أن يدعوا من دعوا إلى أبيه المعروف، فإن لم يكن له أب معروف نسبوه إلى ولائه»(١).

وقال الجصاص: في أحكام القرآن هنا - «قال أبو بكر: هذا يوجب نسخ السنة بالقرآن لأن الحكم الأول كان ثابتاً بغير القرآن ونسخه القرآن»(٢).

وأقول: قول النحاس والجصاص بأن هذا من قبيل النسخ للسنة بالقرآن، ووافقهما القرطبي وابن كثير، غير مسلم وليس بصواب، بل إنه ليس من قبيل النسخ ولا يعد نسخاً إلا إذا كان المراد عندهم بالنسخ معناه اللغوي الذي هو الإزالة والرفع المطلق.

وأما النسخ شرعاً فقد عرفه العلماء الأصوليون وغيرهم بأنه:

---

(١) تفسير القرطبي ١٤/١١٨ - ١١٩.
(٢) أحكام القرآن أحمد بن علي الجصاص ٣/٣٥٤ ط. بيروت.

«رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب آخر متراخ عنه».

وليس هذا منطبقاً في موضوع التبني وإبطاله بهذه الآية وإنما يقال: إنه تشريع جديد أبطل الله به عادة جاهلية، ومن المعلوم أن التشريع تدرج تدرجاً لحكم عالية وأسرار إلهية.

وقد حكى ابن العربي في أحكامه دعوى النسخ في هذه الآية وردها بلهجة شديدة ومما قال: «وقد بينا أن هذا لا يكون نسخاً لعدم شروط النسخ فيه، ولأن ما جاء من الشريعة لا يقال: إنه نسخ لباطل الخلق وما كانوا عليه..»[1].

والحديث الذي ذكره القرطبي آنفاً رواه البخاري، وفي لفظ له عن ابن عمر رضي الله عنهما: «ما كنا ندعو زيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا زيد بن محمد»[2].

وروى أيضاً عن عائشة «أن أبا حذيفة[3] بن عتبة بن ربيعة -

(١) أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي ١٤٩٥/٣ ط: الحلبي بمصر.
(٢) الجامع الصحيح للبخاري - كتاب التفسير - باب ادعوهم لآبائهم..
(٣) اسمه مهشم، وقيل: غير ذلك خال معاوية بن أبي سفيان استشهد هو وسالم يوم اليمامة.

وكان ممن شهد بدراً - تبنى سالماً[1] وأنكحه بنت أخيه هند بنت الوليد - وهو مولى امرأة من الأنصار - كما تبنى النبي صلى الله عليه وسلم زيداً وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله ﴿ ادعوهم لآبائهم . . . إلى . . ومواليكم ﴾ فردوا إلى آبائهم، فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخاً في الدين، فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو - وهي امرأة أبي حذيفة - النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إنا كنا نرى سالماً ولداً وقد أنزل الله فيه ما قد علمت . . الحديث[2].

وقال الترمذي: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا داود بن الزبرقان، عن داود بن أبي هند، عن عائشة قالت: لو كان النبي صلى الله عليه وسلم كاتماً شيئاً من الوحي لكتم هذه الآية ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه . . . ﴾ وإن رسول الله لما تزوج زينب قالوا تزوج حليلة ابنه، فأنزل الله ﴿ما كان محمد

---

(١) قال ابن حجر: هو ابن معقل مولى أبي حذيفة، فتح الباري ١١٣/٩. والصحيح أنه لا يعرف لسالم أب ولم نقف على من نسبه غير الحافظ ويفهم من كلامه أخيراً أنه لا يعرف له أب.

(٢) صحيح البخاري كتاب النكاح باب الكفاءة في الدين، ورواه مسلم، ومالك في الموطأ، وأبو داود والترمذي والنسائي.

تمامه: «قال ارضعيه» قالت إنه ذو لحية. قال «ارضعيه» فأرضعته خمس رضعات وكان بمنزلة ولدها من الرضاعة.

أبا أحد من رجالكم. . .﴾ وكان رسول الله قد تبناه وهو صغير فلبث حتى صار رجلاً يقال له زيد بن محمد، فأنزل الله ﴿ادعوهم لآبائهم. . .﴾ فلان مولى فلان، وفلان أخو فلان[1].

(١) جامع الترمذي بشرحه تحفة الأحوذي ٩/٦٨ - ٧١ ط: المكتبة السلفية.

المبحث الثاني:

قضاء الاسلام على ظاهرة التبني بزواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش رضي الله عنها

قد قضى الإسلام على ظاهرة التبني من خلال ركنين أساسيين في التشريع الإسلامي هما:

النص، والعمل:

ومن المعلوم أن التشريع الإسلامي ينقسم إلى: نص من القرآن الكريم، أو نص من السنة، والسنة تنقسم إلى قولية، وفعلية، وتقريرية من النبي صلى الله عليه وسلم.

ولم تقتصر الحكمة الإلهية في إبطال التبني على بعض هذه الأركان بل إن الله تعالى جعل إبطاله تشريعاً بالنص القرآني، وبنص السنة القولية، وبالسنة العملية التطبيقية. فلما كان أمر التبني وآثاره التي رتبها عليه العرب في جاهليتهم وامتدت فترة من صدر الإسلام تربو على سبع عشرة سنة من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد استفحل ذلك الأمر واستحكمت تلك الآثار، وأراد الله إبطال ذلك، أنزل سورة الأحزاب مصدرة بآيات حرمت نسبة الأدعياء إلى من تبنوهم وأمرت برد نسبهم

إلى آبائهم الذين ولدوهم من أصلابهم.

وهذا هو النص القرآني التشريعي وقد تقدم القول فيه في المبحث السابق[1].

وأما السنة القولية، فقد شددت في انتماء الإنسان إلى غير أبيه الحق حسماً لمادة التبني وتوعداً عليه بالوعيد الذي ليس عليه من مزيد.

فروى البخاري ومسلم عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام»[2].

وفي لفظ لمسلم: عن أبي ذر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر»[3].

وفي رواية لمسلم أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وأبي بكرة كلاهما قال: سمعت أذناي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من ادعى أباً في الإسلام غير أبيه يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام»[3].

---

(١) انظر مبحث التبني السابق.

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة الطائف، وكتاب الفرائض.
وصحيح مسلم ـ كتاب الإيمان ـ بكر الهمزة ـ باب حال من رغب عن أبيه.

(٣) صحيح مسلم ـ كتاب الإيمان ـ بكسر الهمزة ـ حال من رغب عن أبيه.

وروى مسلم في صحيحه أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر»[1].

وفي ابن ماجه مرفوعاً «تبرؤه من نسب وإن دق كفر بعد إيمان»[2].

وللعلماء تأويلات لهذا الوعيد في هذه النصوص وأمثالها الصحيح منها:

١ - أن الوعيد مقيد بأن يكون الفاعل مستحلاً لما حرمه الشرع.

٢ - أن هذا من باب الزجر والتغليظ.

وروى ابن جرير الطبري عن أبي بكرة رضي الله عنه أنه قال: «أنا ممن لا يعرف أبوه، فأنا من إخوانكم في الدين»، قال الراوي عنه: والله إني لأظنه أنه لو علم أن أباه كان حماراً لانتمى إليه[3].

وأما السنة الفعلية التطبيقية:

فهي زواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب، «وكان ذلك

---

(١) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - بكسر الهمزة - باب حال من رغب عن أبيه.

(٢) ابن ماجه رقم (٢٧٤٤) في الفرائض - باب من أنكر ولده، ورواه أحمد ٢/٢١٥.

(٣) تفسير الطبري ٢١/١٢١، ط الحلبي بمصر.

في ذي القعدة سنة خمس من الهجرة بعد غزوة بني قريظة»[1].

ذلك الزواج الذي خصه الله بعناية لم تكن لغيره من أنكحة البشرية ولا حتى من أنكحة النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يكله سبحانه إلى زينب وأوليائها ولا إلى النبي المشرع بل إنه تولاه سبحانه وأنزل به قرآناً يتلى أبد الآباد الحرف منه بعشر حسنات ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾.

ولم يكن من حكمته تعالى أن يجعل هذا التشريع العملي بتزوج بعض أفراد المسلمين من مطلقات أدعيائهم.

بل إنه سبحانه انتدب له ذات النبي الكريمة كعبء من أعباء بيان الرسالة التي كلفه بها لأنه هو المشرع والإمام الأول فتطبيقه لهذه المسألة أدعى لهدمها وانمحائها.

روى مسلم عن أنس قال: «لما انقضت عدة زينب، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد: فاذكرها عليّ، قال: فانطلق زيد حتى أتاها فقال: يا زينب أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك، فقالت: ما أنا بصانعة شيئاً حتى أؤامر

---

(١) السيرة النبوية للحافظ ابن كثير ٢٧٧/٣. ط: لبنان.
وقال خليفة بن خياط: تزوجها سنة ثلاث من الهجرة. والصحيح الأول.

ربي فقامت إلى مسجدها، ونزل القرآن، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بغير إذن. . . .»[١].

ابن حجر: «وهذا من أبلغ ما وقع في ذلك، وهو: أن يكون الذي كان زوجها هو الخاطب، لئلا يظن أحد أن ذلك وقع قهراً بغير رضاه.

وفيه أيضاً اختبار ما كان عنده منها، هل بقي منه شيء أم لا»[٢].

وهذا الزواج الكريم الذي شرع الله به شرعاً عاماً للمؤمنين قد تم مرتباً على زواج زيد بزينب ترتيباً يلفت النظر إلى حكمة الله سبحانه.

وذلك أن زيداً كانت له محبة في قلب النبي صلى الله عليه وسلم لم يزاحمه فيها غير فاطمة رضي الله عنهما[٣] وكان الرسول صلى الله عليه وسلم ينتخب له شريفات قريش الفضليات ليزوجه منهن، وكانت لزينب بنت جحش المكانة

---

(١) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب زواج زينب بنت جحش، بشرح النووي ٢٢٧/٩. ط: مصر.

(٢) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر ٤٠٤/٨ ط: لبنان.

(٣) روى البزار عن أسامة بن زيد أن النبي أجاب بذلك من سأله عن أحب أهله إليه. وانظره بطوله في تفسير ابن كثير ٤٩٠/٣ ـ ٤٩١.

المرموقة من الشرف والجمال والتقوى، ولم يفكر النبي صلى الله عليه وسلم قط في الزواج بها، مع تعدد أزواجه منذ هاجر إلى المدنية، وإنما خطبها لزيد، وكان العرف السائد آنذاك يحرمها عليه صلى الله عليه وسلم بالتأبيد، ولم تستجب زينب أولاً، بل أنفت من زيد، وأجابت النبي قائلة: «لست بناكحته» والنبي يرد عليها «بلى فانكحيه»[١].

حتى نزل القرآن عند رغبته مصرحاً بأن نكاح زيد لزينب من قضاء الله ورسوله، فلا اختيار لمؤمن ولا مؤمنة بعد ذلك، فرضيت زينب وتم الزواج على يد الرسول وقضى زيد وطره منه واستمرت زينب تحته نحواً من سنة، ثم أولع الله زيداً بطلاقها، رغم نصح النبي له بالأمر بإمساكها حتى صمم زيد وطلقها راغباً عنها، وعندما تمت عدتها نزل القرآن بزواجها من النبي صلى الله عليه وسلم مفخرة زينب على ضراتها[٢] الأمر الذي يدل على أن كلاً من الزواجين أمر إلزامي من الله تعالى خارج عن إرادة كل أحد، فلا دخل للرسول صلى الله عليه وسلم ولا لغيره في إيجاد كل منهما لغاية كبرى هي الغاية التي

(١) رواه ابن جرير وغيره عن ابن عباس تفسير الطبري ٢٢/١١ ط: مصر.
(٢) روى البخاري عن عائشة: كانت زينب تفخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول: زوجكن أهليكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات أنظره بطوله في صحيح البخاري: كتاب التوحيد - باب وكان عرشه على الماء.

من أجلها شرع الزواج الأول ونفذ، وشرع الزواج الثاني ونفذ وهي:

أن لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم..

فهن حلال للمتبنين بعد أن يطلقن من أزواجهن، لأن هؤلاء ليسوا أبناء لمن ادعوهم، وتبنوهم، وإنما تحرم مطلقة الابن لا المتبنًّى.

وهكذا تم هذا التشريع بزواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش وكان أول زواج يتم بين متبن ومطلقة من كان من قبل متبنى له.

المبحث الثالث

في عصمة الأنبياء عليهم السلام

عصمة الأنبياء:

العصمة بالكسر لغة: المنع، ويقال: أصل العصمة الربط ثم صارت بمعنى المنع.

واعتصم بالله امتنع بلطفه من المعصية[1].

والعصمة في الاصطلاح الشرعي: عصمة الله عبده مما يوبقه.

وعصمة الله تعالى الأنبياء حفظه إياهم أولاً: بما خصهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية، والنفسية، ثم بالنصرة وتثبيت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم، وبحفظ قلوبهم، وبالتوفيق[2].

ولو تدبر المسلمون القرآن لعلموا أن فيه الدلالة القاطعة

(١) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيرزابادي ١٥٢/٤ ط مصر.
(٢) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ٣٣٧ ط لبنان.

بعصمة الأنبياء قال تعالى رداً على إبليس: ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ بعد قوله تعالى حكاية عن هذا اللعين ﴿ لأغوينهم أجمعين. إلا عبادك منهم المخلصين ﴾[1].

ونحو هذا من الآيات الدالة على أن الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لا سلطان للشيطان عليهم، وقد تقرر في الشريعة المطهرة أن كل معصية رائدها الشيطان ـ لعنه الله ـ وقد صرح القرآن بأن الشيطان لا سلطان له على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون، وهؤلاء في مقدمتهم الأنبياء قال تعالى: ﴿إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون﴾[2] إلى غير ذلك.

والكلام في عصمة الأنبياء عليهم السلام نورده في مسائل:

الأولى: عصمتهم في التبليغ عن الله تعالى.

الثانية: عصمتهم من الكبائر.

الثالثة: عصمتهم من الصغائر.

الرابعة: هل العصمة قبل النبوة أو بعدها.

المسألة الأولى: أجمعت الأمة على عصمتهم من الكذب

---

(١) سورة الحجر آية ٣٩ ـ ٤٢.

(٢) سورة النحل آية ٩٩ ـ ١٠٠.

والتخريف فيما يتعلق بالتبليغ، فلا يجوز في حقهم، لا عمداً ولا سهواً...

ودليل ذلك مع الإجماع أن كل ذلك يقتضي العصمة منه المعجزة. والجمهور على أنهم معصومون من ذلك من قبل الله، معتصمون باختيارهم وكسبهم، إلا حسيناً النجار[١] فإنه قال: لا قدرة لهم على المعاصي أصلاً[٢]. وأجمعوا على امتناع خطإهم في الفتيا عمداً واختلفوا في السهو وهو مردود بالإجماع، أي القول بجواز الخطأ عليهم سهواً مردود... الخ.

المسألة الثانية: وهي عصمتهم من الكبائر التي لا علاقة لها بالتبليغ. قد انعقد الإجماع على عصمة الأنبياء منها ما عدا الحشوية - قبحهم الله - فقالوا بجوازها عليهم وقد رد عليهم العلماء وبينوا بطلان قولهم، كالفخر الرازي فقد رد عليهم بالأدلة العقلية التي يقبلها الشرع[٣].

---

(١) تنسب إليه الفرقة النجارية من فرق المبتدعة وافقوا القدرية في أمور، والمعتزلة في أمور، وأهل السنة في مسائل انظر الفرق بين الفرق ص ٢٠٧.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى القاضي عياض ٢/١٢٥. ط الحلبي بمصر.

(٣) انظر عصمة الأنبياء محمد بن عمر - الفخر الرازي - ص ٢٨ - وما بعدها ط: لبنان.وعصمة الأنبياء: رسالة ماجستير وهي من أهم المراجع الحديثة للدكتور: محمد الخضر الناجي الجكنى.

المسألة الثالثة: وهي عصمتهم من الصغائر

قد جوز صدورها منهم جماعة من السلف وغيرهم. وهو مذهب الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين.

وذهبت طائفة أخرى من الفقهاء والمتكلمين إلى عصمتهم من الصغائر كعصمتهم من الكبائر، قالوا: لاختلاف الناس في تعيين الصغائر وإشكال ذلك. وذهبت طائفة إلى الوقف وقالوا: العقل لا يحيل وقوعها منهم، ولم يأت في الشرع دليل قاطع بأحد الوجهين[١].

والجمهور على جواز وقوع الصغائر غير صغائر الخسة منهم[٢] وقال البعض: لا ينبغي الخلاف في عصمتهم عن تكرار الصغائر وكثرتها لأن ذلك يلحقها بالكبائر، ولا في صغيرة أدت إلى خسة.

واستدل على عصمتهم من الصغائر بأنا مأمورون باتباعهم مطلقاً.

المسألة الرابعة: وهي هل الأنبياء معصومون قبل النبوة أو بعدها؟ اختلف في ذلك، فقالت الرافضة: إنهم معصومون من وقت مولدهم، وهذا الذي اعتمده عياض. وقال أكثر المعتزلة:

---

(١) الشفا المصدر السابق والصفحة والجزء.

(٢) أضواء البيان محمد الأمين الشنقيطي ٤/٥٨٣ - ٥٨٦ ط: مصر.

إنهم معصومون من وقت النبوة، وهو المختار من أقوال أهل السنة.وذكر الفخر الرازي جملة الأقوال في عصمة الأنبياء ورجح أنهم معصومون في زمان النبوة عن جميع المعاصي كبيرها وصغيرها على سبيل العمد، وبرهن على ذلك بالأدلة العقلية إذ ميله إليها أكثر ومما قال في ذلك:

«إنه لو صدر من محمد صلى الله عليه وسلم فسق ـ وحاشاه ـ لكنا إما أن نكون ـ مأمورين بالاقتداء به، وهذا لا يجوز، أو لا نكون مأمورين بالاقتداء به وهذا أيضاً باطل لقوله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني...﴾[1]. وغيرها من الآيات:

ولما كان صدور الفسق يفضي إلى هذين القسمين الباطلين كان صدوره عنه محالاً»[2].

«وحاصل كلام الأصوليين: عصمتهم من الكفر، وفي كل ما يتعلق بالتبليغ، ومن الكبائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة وتطفيف حبة، وأن أكثرهم على جواز وقوع الصغائر غير صغائر الخسة منهم، ولكن جماعة منهم اختاروا أن ذلك وإن جاز

---

(١) آية (٣١) سورة آل عمران.

(٢) عصمة الأنبياء للفخر الرازي ص ٢٦ ـ ٢٩. ط: لبنان.
وللقاضي عياض في «الشفا» كلام طويل نفيس حول هذا الموضوع انظر ص ١٢٥.

عقلاً لم يقع فعلاً، وقالوا: إنما جاء في الكتاب والسنة مما يدل على وقوع ذلك منهم إنما فعلوه تأويلاً، أو نسياناً، أو سهواً، أو نحو ذلك»[١].

والذي يترجح للناظر في كلام العلماء والأدلة النقلية والعقلية: أن أقرب هذه الأقوال إلى الصواب وأسعدها بالجمع بين الأدلة، هو القول بأن الأنبياء عليهم السلام معصومون قطعاً بعد النبوة من كل ذنب يزري بمراتبهم العلية وأنهم ربما يصدر منهم على سبيل النسيان أو التأويل بعض الصغائر التي لا تؤدي إلى خسة وهم معصومون من الإقرار عليها بل يأتيهم الوحي من الله فيتداركون ما وقع منهم بالإنابة إلى الله فينالوا بذلك درجات أعلى من درجة من لم يرتكب شيئاً من ذلك[٢].

والدليل على هذا استقراء القرآن والسنة.

وحكى ابن تيميه في منهاج السنة إجماع السلف على هذا[٣].

---

(١) أضواء البيان: للشيخ محمد الأمين جـ/٤ ـ ص: ٥٣٨ ط: بيروت.

(٢) أنظر نشر البنود شرح مراقي السعود:
عند الكلام على «والأنبياء عصمواامما نهوا.عنه ولم يكن لهم تفكه...»
وانظر أضواء البيان ٥٣٦/٤. ط: بيروت.

(٣) المنتقى ـ اختصار منهاج السنة ـ محمد بن أحمد الذهبي ص ٨٥ ط: مصر.

المبحث الرابع

الاسرائيليات وأقسامها وأثرها في كتب التفسير

الاسرائيليات: جمع إسرائيلية، وهي قصة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي، وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام وإليهم تنسب يهود، ولفظ الإسرائيليات وإن كان يدل بظاهره على القصص الذي يروى عن مصادر يهودية، يستعمله علماء التفسير والحديث، ويطلقونه على ما هو أوسع من ذلك وأشمل، فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما. بل توسع بعض المفسرين والمحدثين فعدوا من الإسرائيليات ما دسه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم، وإنما هي من صنع أعداء الإسلام دسوها على التفسير والحديث ليفسدوا بها عقائد المسلمين كقصة الغرانيق(١) وقصة زواج النبي صلى الله

---

(١) هي ما يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم على قريش =

عليه وسلم بزينب بنت جحش ـ المختلقة ـ وإنما أطلقوا على ذلك لفظ الإسرائيليات من باب التغليب[1].

وقد اعتمدنا هذا المذهب فأطلقنا على الآثار المروية في قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب لفظ الإسرائيليات لهذا الاصطلاح أولاً.

ثانياً: قال محمد «أبو زهرة»: في مقال له نشره في مجلة لواء الإسلام (العدد الثامن من السنة الخامسة ص ٥٠٢) «إن قصة زينب بنت جحش من وضع يوحنا الدمشقي في العهد الأموي، فقد دس ذلك النصراني أن معنى الآية: أن النبي رأى زينب زوج زيد في حال أثارت عشقه فعشقها وأراد زواجها، فراجت تلك الفرية بين تابعي التابعين حتى جاءت منسوبة إلى قتادة وقبلها ابن جرير».

ثالثاً: واضح أن هذه القصة تحمل طابع الإسرائيليات في وصمهم الأنبياء بالأمور القبيحة في جانب النساء فقد دسوا في

= (بمكة) فلما بلغ ﴿ أفرأيتم اللات والعزى... ﴾ ألقى الشيطان على لسانه: «تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى... الخ) وهي باطلة لم يوجد لها سند يقبل وقواعد الشرع ونصوصه من كتاب وسنة تشهد ببطلانها.

(١) اختصرته من الإسرائيليات في التفسير للدكتور: حسين الذهبي ص ١٩ ط: دمشق.

توراتهم عن لوط وداود ما هو أقبح وأفظع.

ويذكر كثير من المفسرين أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يرجعون إلى أهل الكتاب ويسألونهم عما في التوراة أو الإنجيل مما أجمل في القرآن من القصص والحوادث، وبسط في التوراة والإنجيل ويذكرون على وجه الخصوص: عبدالله ابن عباس. وعبدالله بن مسعود. وأبا هريرة، وعبدالله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهم، حتى قالوا عن الأخير: إنه أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك فكان يحدث منهما بما فهمه من الإذن في حديث «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»(١) وسيأتي الكلام على هذا الحديث إن شاء الله.

وأنا لا أوافق على هذا إطلاقاً وإن قال به كثير من أهل العلم لأمور:

أولها: أن هؤلاء المذكورين من أكثر الصحابة علماً بكتاب الله وحفظاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأولهم ابن عباس الذي كان ابن مسعود سماه ترجمان القرآن وصارت علماً له وهو الذي دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: «اللهم فقهه في الدين»(٢) وهو والله غني عن التعريف. وعبدالله بن

---

(١) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. واخترنا عبارة المعتدلين من المفسرين. وغيرهم يطلق القول.
(٢) البخاري: كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء. ومسلم: كتاب=

مسعود الذي هو، والقائل: (والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته)[١]. وأبو هريرة الذي لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روى والذي لم ينس شيئاً سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أن بسط رداءه للنبي صلى الله عليه وسلم ثم ضمه إلى صدره[٢] وهو الذي روى عن النبي ٥٣٧٤ حديثاً. وعبدالله بن عمرو الذي كان ليله قائماً ونهاره هائماً ولا يكاد يفتر عن تلاوة القرآن حتى أشفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ومازال به حتى نزل إلى صيام يوم وفطر يوم، وله في صحيفته الصادقة غنى[٣] وما كان ليشغل نفسه بزاملتين من ترهات أهل الكتاب ولماذا لم تقع الزاملتان إلا في يد ابن عمرو؟. إن قصة الزاملتين لم يسندها أحد ولم يكن لها مصدر

= فضائل الصحابة باب فضائل عبدالله بن عباس. وتسمية ابن مسعود لابن عباس رواها ابن سعد فتح الباري: ١٢٦/٧.

(١) رواه البخاري في صحيحه. ورواه مسلم بأخصر من هذا في كتاب فضائل الصحابة ـ فضائل ابن مسعود.

(٢) صحيح البخاري: كتاب العلم ـ باب حفظ العلم. وصحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أبي هريرة.

(٣) قال مجاهد: رأيت عند عبدالله بن عمرو صحيفة يسميها (الصادقة) قال: هذه فيها ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه واسطة. أسد الغابة جـ٣ ص ٢٣٤. ط: الوهبية.

يوثق به، نعم ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة أصول التفسير ولم يسندها لأحد، والعقل والنقل يحيلان وجودها البتة. فهؤلاء أغنياء عن سؤال أهل الكتاب وعما عندهم من العلم المحرف والأباطيل بما عندهم من كتاب الله والسنة.

ثانيها: أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يشدد النكير على من يسأل أهل الكتاب، فروى البخاري أنه قال: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يُشَبْ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: ﴿هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً﴾ أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مُساءلتهم؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم»(١) وقال البخاري في صحيحه: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء. وعبد الله بن مسعود كان مثل ابن عباس في الإنكار على من يأخذ عن أهل الكتاب فقد أخرج عبدالرزاق في مصنفه عن ابن ظهير قال: قال عبدالله (يعني ابن مسعود) «لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل» وأخرجه

(١) صحيح البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها.

سفيان الثوري من هذا الوجه بلفظ قريب من لفظ عبدالرزاق. قال ابن حجر: وسنده حسن[1].

ثالثها: أن الذي ورد بسند تطمئن له النفس من سؤال الصحابة لأهل الكتاب إنما هو مناقشة في بعض الأحكام مع أجلاء من الصحابة. مثل عبدالله بن سلام، وتميم الداري وأجلاء من علماء التابعين مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه.

يدلنا على ذلك ما رواه مالك. وأبو داود، والترمذي، من سؤال أبي هريرة لعبدالله بن سلام عن تحديد ساعة يوم الجمعة وهل هي في كل جمعة؟ فيجيبه عبدالله بن سلام بأنها آخر ساعة في يوم الجمعة، فيرد عليه أبو هريرة بقوله: كيف تكون آخر ساعة من يوم الجمعة، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي» «وتلك الساعة لا يصلى فيها؟ فيجيبه عبدالله بن سلام: ألم يقل رسول الله «من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة»؟.

ومثل ما ذكره القسطلاني عند شرح هذا الحديث أن أبا هريرة سأل كعب الأحبار عن ساعة يوم الجمعة في الحديث السابق فأجابه كعب بأنها في جمعة واحدة من السنة، فيرد أبو

---

(١) انظر فتح الباري ٣٤٥/١٣ ط: المكتبة السلفية.
وانظر مصنف عبدالرزاق ٣١٣/١٠ ط: المكتب الإسلامي.

هريرة عليه ويبين له أنها في كل جمعة فيرجع كعب إلى التوراة فيرى الصواب مع أبي هريرة فيرجع إليه[1].

رابعها: أن أكثر ما يروى عن هؤلاء وغيرهم من الصحابة والتابعين من الإسرائيليات في كتب التفسير وغيرها جله روايات موضوعة مكذوبة، استغل الوضاعون فيها شهرة هؤلاء الصحابة والتابعين، وتلقفها المفسرون والمؤرخون.

أما الآيات القرآنية التي ظاهرها الأمر بسؤال أهل الكتاب فالمراد بها ـ كما قاله بعض العلماء ـ هو سؤالهم بتقريرهم عن بعض الحقائق التي جاءت في كتبهم وجاء بها الإسلام، فأنكروها، لإقامة الحجة عليهم، ولئلا يروج باطلهم على غيرهم، مثل قوله تعالى: ﴿ سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴾[2] وقوله ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صدقين ﴾[3].

لا أنهم أهل لأن يؤخذ عنهم علم، كيف وقد كمل الله لهذه الأمة دينها الذي رضيه وحده ديناً لجميع البشرية، كيف يسوغ لمثل من تقدم من الصحابة والتابعين أن يسألوا أهل الكتاب ويرجعوا إليهم في تفسير كتاب الله وقد ثبت نهي رسول الله

---

(1) القسطلاني جـ/٢/ص ١٩٠ ط: الأميرية.
(2) آية ٢١١ سورة البقرة.
(3) آية ٩٣ سورة آل عمران.

صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقد ترجم البخاري في صحيحه (باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء) من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

قال ابن حجر: عند شرح الحديث؛ هذه الترجمة لفظ حديث رواه الإمام أحمد، وابن أبي شيبة والبزار من حديث جابر أن عمر بن الخطاب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه فغضب وقال: «لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني» ثم قال: ورجاله موثقون إلا أن في مجالد ضعفاً[١].

والإسرائيليات لها خطورة بالغة من الغاية ما لا يخفى على من مارس كتب التفسير والتاريخ وغيرها من مصادر لما حوته من أباطيل وخرافات نسب الكثير منها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى صحبه الكرام، واتخذها كثير من المفسرين مادة يشرحون بها بعض نصوص القرآن الكريم، فهي توهم تشبيه الله عز وجل بخلقه تارة، وتقدح في عصمة الأنبياء تارة أخرى، وتصور الشرائع التي جاءت بها رسل الله كأنها خرافات وأباطيل، ولكادت تصرف

---

(١) فتح الباري: ١٣/٣٤٥ ط: سابقة.

الناس عن الغرض الذي أنزل القرآن من أجله، وقد وجد فيها فرق الضلال وأهل الجدل مادة خصبة يستمدون منها هدفهم المنشود فهذا أحمد بن أبي دؤاد داعية القول بخلق القرآن ومحنته يتصل سنده بلبيد بن الأعصم ـ اليهودي الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم ـ في نحلته هذه عقيدة لبيد[١] وعقيدة بعض الشيعة أن علياً رضي الله عنه لم يقتل وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى بن مريم وأنه سيرجع ضلالة استنتجها فكر عبدالله بن سبأ اليهودي وروج لها بين أصحابه، فزعم أن المقتول شيطان تصور في صورة علي[٢].

ومن خطورتها أنها صارت سلماً لاتهام أجلاء الصحابة وخيرة التابعين بأسوإ التهم أمثال عبد الله بن عباس، وعبدالله بن سلام، وأبي هريرة وكعب الأحبار، ووهب بن منبه من أعداء الإسلام من مستشرقين وتلامذتهم كالمستشرق اليهودي جولدزيهر[٣] وكأبي رية[٤] وممن اغتر بهؤلاء وما ألفوه هم وأمثالهم من علماء المسلمين مثل محمد رشيد رضا في

(١) الكامل لابن الأثير ٢٦/٧. ط: الأميرية.

(٢) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي ص ٢٢٣ ط: المعارف.

(٣) في كتابه: المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن. ترجمة د/علي حسن عبدالقادر.

(٤) في كتابه: أضواء على السنة المحمدية وهو ألذع وأقذع في اتهام الصحابة والتابعين.

(تفسير المنار) والأستاذ أحمد أمين في (فجر الإسلام).
ولدخول الإسرائيليات في التفسير أسباب ذكر ابن خلدون منها أسباباً بعضها واضح وبعضها غير مسلم[1].

وكان للقصاص أكبر نصيب في نشرها وترويجها لما يستميلون به قلوب العامة بما يروونه لهم من غرائب وأعاجيب، وأكثر هؤلاء من هذا القصص حتى طردهم المصلحون من المساجد ومنعوهم فقد طردهم علي، وعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم وفعل ذلك المعتضد الخليفة العباسي[2].

وتنقسم الاسرائيليات إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يعلم صحته من شرعنا كتعيين اسم صاحب موسى بأنه الخضر كما ثبت في البخاري عن النبي وهذا القسم صحيح مقبول.

٢ ـ ما يعلم كذبه كأن يتناقض مع ما عرف من شرعنا وهذا مردود ولا تجوز روايته.

٣ ـ ما هو مسكوت عنه لا هو من قبيل الأول، ولا من قبيل

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٩٠ ـ ٤٩١ ط: الشرقية.
(٢) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٤٦. والإحياء للغزالي ١/٥٨ ـ ٥٩ ط: الثقافة الإسلامية.

الثاني، وهذا يتوقف فيه فلا يصدق ولا يكذب وتجوز حكايته(١) لقوله صلى الله عليه وسلم.

«لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم»(٢).

وهذا الحديث ربما ظن التعارض بينه وبين حديث «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»(٣).

ولا تعارض، فالحديث الأول: يراد منه التوقف فيما يحدث به أهل الكتاب مما يكون محتملاً للصدق والكذب. ولم يرد صلى الله عليه وسلم النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، نبه على ذلك الشافعي، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك.

والحديث الثاني أباح لهم أن يحدثوا عما وقع لبني إسرائيل من الأعاجيب، بشرط أن يعلموا أنه ليس مكذوباً، إذ لا يعقل من النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيح لهم رواية المكذوب(٤).

---

(١) انظر مقدمة أصول التفسير لابن تيمية ص: ٢٦/ وتفسير ابن كثير ١/٤ ط: الحلبي بمصر.

(٢) صحيح البخاري كتاب التفسير باب (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا...).

(٣) صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٤) انظر فتح الباري ٨/٢٠ ط: المكتبة السلفية. و٦/٥٧٥ نفس المصدر.

قال الإمام مالك: المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا.

وقال الإمام الشافعي: معنى الحديث حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم.

الاسرائيليات في كتب التفسير:

لا أكون مبالغاً، ولا متجاوزاً حد الصدق إن قلت: إن كتب التفسير كلها على اختلاف مناهجها. وتباين مشاربها، لم يسلم كتاب منها من ذكر بعض الاسرائيليات. ويتفاوت المفسرون في ذلك قلة، وكثرة، وتعقيباً عليها، وسكوتاً عنها، وبإسنادها، وبدونه وحتى أن منهم من يشترط في شروط كتابه أن يعرض عنها، ويلتزم عدم ذكرها، ثم هو يذكر منها الغرائب التي لا يصدقها عقل، ولا يقرها شرع.

ومن هؤلاء القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) وإن شئت فانظر تفسيره لآية ٧ من سورة غافر.

١ - ومن أشهر كتب التفسير بالمأثور التي يذكر أصحابها الإسرائيليات بسندها مقبولاً كان أو غير مقبول، وبدون ترك شاردة ولا واردة منها، وبدون نقد لشيء منها، إمام المفسرين: محمد بن جرير الطبري في تفسيره (جامع

البيان في تفسير القرآن).

٢ ـ ومن أشهر كتب التفسير بالمأثور التي يذكر أهلها الإسرائيليات بأسانيدها، ولكن ينبهون غالباً على ما فيها، ويحذرون منها تارة: تفسير الحافظ إسماعيل بن كثير: (تفسير القرآن العظيم).

٣ ـ ومن أشهر كتب التفسير التي تذكر من الإسرائيليات كل شاردة وواردة وبدون سند ولا تعقب على شيء منها بنقد ولا ببيان حق من باطل: (تفسير مقاتل بن سليمان الخراساني).ومثله تفسير أحمد بن محمد الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن).

٤ ـ ومن أشهر كتب التفسير التي تذكر الإسرائيليات ولا تسندها، ولكنها أحياناً تنبه على ما فيها، وتترك أحياناً التنبيه على ما فيها. رغم فسادها ومخالفتها لقواعد الشرع: تفسير علي بن محمد المعروف بالخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل).

٥ ـ ومن أشهر كتب التفسير التي تذكر الإسرائيليات، ولا تسندها، ولكنها لا تقصد في الغالب إلا بيان ما فيها من زيف وباطل: تفسير محمود الألوسي (روح المعاني).

٦ ـ ومن كتب التفسير التي حمل أهلها على المفسرين الذين

أولعوا بالإسرائيليات حملة شعواء وتناولوا من تنسب إليهم - ولو ادعاء - من الصحابة أو التابعين بما لا يجوز ورغم ذلك فهم يقعون في ما عابوه على غيرهم فيتورطون في رواية الإسرائيليات تورطاً بليغاً حتى جعلوا التوراة الموجودة كأنها نزلت الآن على موسى عليه السلام ولم تصل إليها يد التحريف: من هذه الكتب تفسير محمد رشيد رضا (تفسير المنار).

المبحث الخامس

ذكر ما أورده بعض المفسرين الذين انصاعوا مع الاسرائيليات والاثار الواهية في قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش رضي الله عنها

ذكر ما أورده المفسرون بهذه الآثار الاسرائيلية

سنثبت إن شاء الله هذه الآثار بأسانيدها. وأقوال الذين اعتمدوها خاصة الذين لهم أقدام راسخة في العلم وإمامة ملحوظة. ثم نتبع ذلك بمبحث نبين فيه ضعف هذه الآثار التي هي أصل الشبه التي أثيرت حول هذه الحادثة الكريمة.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه..﴾ الآية: «اختلف الناس في تأويل هذه الآية، فذهب قتادة، وابن زيد، وجماعة منهم الطبري إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم وقع منه استحسان لزينب بنت جحش وهي في عصمة زيد، وكان حريصاً على أن يطلقها زيد فيتزوجها هو»[1].

وقال الطبري في تفسيره عند هذه الآية ما نصه:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨٩/١٤ - ١٩١ ط: مصر.

«يقول تعالى ذكره لنبيه عتابا من الله له (و) اذكر يا محمد ﴿إذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ بالهداية ﴿وأنعمت عليه﴾ بالعتق يعني زيد بن حارثة ﴿أمسك عليك زوجك واتق الله﴾ وذلك أن زينب بنت جحش فيما ذكر رآها النبي فأعجبته، وهي في حبال زيد مولاه، فألقى في نفس زيد كراهتها لما علم الله مما وقع في نفس نبيه ما وقع، فأراد زيد فراقها، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ وهو يحب أن تكون قد بانت من زيد لينكحها.

﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾ يقول: وتخفي في نفسك محبة فراق زيد لها، لتتزوجها إن هو فارقها، والله مبد ما تخفي في نفسك من ذلك ﴿وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه﴾ تخاف أن يقول الناس: أمر رجلاً بطلاق امرأته ونكحها حين طلقها. والله أحق أن تخشاه من الناس، **ذكر من قال ذلك**:

حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ هو زيد وكان النبي يخفي في نفسه ود أن طلقها زيد. قال الحسن: ما نزلت آية كانت أشد عليه منها ولو كان نبي الله كاتماً شيئاً من الوحي لكتمها ﴿وتخشى الناس﴾ قال: خشي مقالة الناس».

حدثني يونس، قال: أخبرني ابن وهب، قال: قال ابن زيد: كان النبي صلى الله عليه وسلم قد زوج زيد بن حارثة

زينب بنت جحش - ابنة عمته - فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يريده، وعلى الباب ستر من شعر، فرفعت الريح الستر فانكشف، وهي في حجرتها حاسرة، فوقع إعجابها في قلب النبي صلى الله عليه وسلم، فلما وقع ذلك كرهت إلى الآخر، فجاء فقال: يا رسول الله إني أريد أن أفارق صاحبتي، قال: مالك أرابك منها شيء؟ قال: لا، والله ما رابني منها شيء يا رسول الله، ولا رأيت إلا خيراً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمسك عليك زوجك، فذلك قول الله تعالى ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه... ﴾ تخفي في نفسك إن فارقها تزوجتها»[١]. وأخرجه أيضاً في تاريخه بلفظه وسنده من قوله: حدثني يونس[٢]. وقال في تاريخه أيضاً:

حدثت عن محمد بن عمر، قال: حدثني عبدالله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت زيد بن حارثة، فلم يجده فقامت إليه زينب بنت جحش فضلاً[٣]، فأعرض عنها، فقالت: ليس هو ها هنا يا رسول الله فادخل، فأبى أن يدخل، فأعجبت

---

(١) جامع البيان محمد بن جرير الطبري، ٢٢/١٣ ط: الحلبي بمصر.
(٢) تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري ٥٦٣/٢ - ٥٦٤ ط: لبنان.
(٣) متفضلة، أي في ثوب واحد، أو متوشحة بثوب واحد، القاموس المحيط ٣٢/٤. ط مصر.

رسول الله، فولى وهو يهمهم بشيء لا يكاد يفهم منه إلا «ربما أعلن: سبحان الله العظيم، سبحان مصرف القلوب، فجاء زيد، فأخبرته امرأته أن رسول الله أتى منزله، فقال زيد: ألا قلت له أن يدخل؟ فقالت: قد عرضت عليه ذلك فأبى، قال فسمعت شيئاً، قالت: سمعته حين ولى تكلم بكلام ولا أفهمه، وسمعته يقول: سبحان مصرف القلوب، فجاء زيد حتى أتى النبي فقال: يا رسول الله بلغني أنك جئت منزلي، فهلا دخلت؟ لعل زينب أعجبتك فأفارقها؟ فقال رسول الله: «أمسك عليك زوجك» فما استطاع زيد إليها سبيلاً بعد ذلك اليوم، فيأتي رسول الله، فيخبره، فيقول: أمسك عليك زوجك...

ففارقها زيد، واعتزلها، وانقضت عدتها فتزوجها رسول الله..[1] وخرجه السيوطي في الدر المنثور عن محمد بن يحيى بلفظ الطبري مع حذف السند كما هي عادته ونسبه للحاكم[2] ومقاتل بن سليمان كذلك وهاتان الروايتان اللتان خرجهما الطبري في تفسيره وفي تاريخه، والسيوطي في تفسيره، هما عمدة المفسرين في ذكر هذه القصة.

---

(١) تاريخ الأمم والمملوك، مصدر سابق ٢/٥٦٢.
(٢) الدر المنثور ٦/٦١٢ - ٦١٣.

وإنما يختلفون في الإيجاز والبسط، ولا أساس لهما من الصحة ولنا في تفنيدهما مأخذان.

أولهما: إبطال أسانيدهما.

ثانيهما: إبطال متنهما.

وابن جرير بلا منازع، يعد المصدر الأول للمفسرين والمؤرخين، إلا أنه يؤخذ عليه في تفسيره الأثري، أنه مشحون بالاسرائيليات التي لا أساس لكثير منها من الصحة، والذي يؤخذ عليه في هذه القصة، أنه يسكت على هذه الروايات، بل ويفسر على ضوئها، مع نكارتها متناً وسنداً، وهو الناقد البصير الممحص للأقوال.

أما تاريخه فقال في مقدمته: إنه يجمع ما بلغه وإن العهدة على من حدثه، أما السيوطي في دره، فلم يلتزم إلا الجمع فجمع كلما أثر عن السلف من صحيح وضعيف ومنكر في التفسير مع حذف الأسانيد.

وهناك رواية، رواها أبو عصمة نوح بن أبي مريم بإسناد يرفعه إلى زينب بنت جحش، أنها قالت: «ولم يستطعني زيد، وما أمتنع منه، غير أن الله منعني منه، فلا يقدر علي». وفي رواية: زيادة «وكان يتورم منه ذلك حين يريد أن يقـربها». وفي

أخرى: «أنه منذ تزوجها لم يتمكن من الاستمتاع بها»[1].

ومن العجب أن القرطبي، وأبا حيان، والألوسي يخرجون هذه الرواية في التفسير ويسكتون عليها. مع ما هو معلوم من أن أبا عصمة وضاع، **ومع مصادمة روايته هذه لنص القرآن في قوله تعالى:** ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾.

ويأتي دور الزمخشري:

فيقول في كشافه: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه.... أمسك عليك زوجك﴾ يعني زينب بنت جحش، وذلك أن النبي أبصرها بعدما أنكحها زيداً، فوقعت في نفسه، فقال: سبحان مقلب القلوب، وذلك أن نفسه كانت تجفو عنها، قبل ذلك، وسمعت زينب التسبيحة، فذكرتها لزيد، ففطن، وألقى الله في نفسه كراهة صحبتها، والرغبة عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له إني أريد أن أفارق صاحبتي... إلى آخر القصة الآنفة الذكر.

ثم قال: فإن قلت: ما الذي أخفى في نفسه؟ قلت: تعلق قلبه بها. وقيل: مودة مفارقة زيد إياها. وقيل: علمه بأن زيداً سيطلقها...

---

(١) انظر تفسير القرطبي ١٤/١٨٩. ط: مصر.
والبحر المحيط لأبي حيان ٧/٢٣٥. ط: الرياض.
وروح المعاني للألوسي ٢٢/٢٥. ط: لبنان.

ثم قال: فإن قلت: فماذا أراد الله منه أن يقوله حين قال له زيد: أريد مفارقتها؟ وكان من الهجنة أن يقول له افعل؛ فإني أريد نكاحها.

قلت: كان الذي أراد منه عز وجل أن يصمت عند ذلك، أو يقول له أنت أعلم بشأنك، حتى لا يخالف سره في ذلك علانيته، لأن الله يريد من الأنبياء تساوي الظاهر والباطن، والاستمرار على طريقة مستتبة.

فإن قلت: كيف عاتبه الله في ستر ما استهجن التصريح به وما له لم يعاتبه في نفس الأمر، ولم يأمره بقمع الشهوة، وكف النفس عن أن تنازع إلى زينب، وتتبعها، ولِمَ لمْ يعصم نبيه عن تعلق الهجنة به، وما يعرضه للقالة؟ قلت: كم من شيء يتحفظ منه الإنسان ويستحيي من اطلاع الناس عليه وهو في نفسه مباح...»(١) إلى آخر ما قاله مما يقصد به التغطية على هفواته الجريئة على الله ورسوله.

ولا يخفى ما في كلامه من سوء الأدب مع النبي الكريم، ومن منافاته لعصمة الأنبياء المجمع عليها، وهو المعتزلي الذي يقرر مذهبه، ويخضع له القرآن في تفسيره وقراءاته، واللغة

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل، محمد بن عمر الزمخشري، ٢٦٢/٣. ط: لبنان.

العربية، وينكر الأحاديث الثابتة، ولا يألو جهداً في الاستهزاء بأهل السنة، والسخرية منهم، عندما يصادم نص القرآن مذهبه الفاسد وتكون دلالة القرآن مع أهل السنة. فيسميهم، المشبهة، والمجبرة، والحشوية... ومن كان هكذا فحرٍ به أن ينسب نبي أهل السنة إلى ما لا يليق به.

ومن المؤسف أنه لم يزل تفسيره مرجعاً لكثير من المفسرين، يعتمدون عليه نقلاً وتقريراً وقد لاحظ أبو حيان هذا، فذكر شيئاً من محاسن تفسير الزمخشري ثم نبه على مخاطره أمانة ونصحاً فقال:

ولكنه فيه مجال لناقد
وزلات سوء قد أخذن المخانقا
فيثبت موضوع الأحاديث جاهلاً
ويعزو إلى المعصوم ما ليس لائقا
ويشتم أعلام الأئمة ضلة
ولا سيما إن أولجوه المضايقا
ويسهب في المعنى الوجيز دلالة
بتكثير ألفاظ تسمى الشقاشقا
يقول فيها الله ما ليس قائلاً
وكان محباً في الخطابة وامقا

ويحتال للألفاظ حتى يديرها
لمذهب سوء فيه أصبح مارقا[1].

وتكلم عليه وعلى تفسيره كثير من العلماء غير أبي حيان رحمة الله عليهم. هذا ومما لا يكاد الناظر يقضي العجب منه أن إمام المحققين الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى قد اغتر عن حسن نية بترديد المفسرين والمؤرخين لهذه الآثار والحكايات، فقال في موضوع العشق وما حصل لبعض الناس منه ما نصه:

«وهذا سيد الأولين، والآخرين صلى الله عليه وسلم نظر إلى زينب بنت جحش فقال: «سبحان مقلب القلوب» وكانت تحت زيد بن حارثة ـ مولاه ـ، فلما هم بطلاقها، قال له: (أمسك عليك زوجك) فلما طلقها زيد، زوجها الله من رسوله، من فوق سبع سماوات، وأنزل بذلك قرآناً».

ثم ذكر قصة داود التي هي إسرائيلية بحتة[2].

فيرحم الله ابن القيم فالكمال لله، والتبعة على الناقلين المروجين لهذه الحكايات.

هذا وبعد كتابتي لهذه الأسطر بزمن وقفت على كلام لابن

---

(١) البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان، ٨٥/٧. ط: الرياض.
(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ص ٢٠٢ ـ و٢٠٧ ط: مصر.

القيم يدل على رجوعه عما تقدم ورأيت من واجب الأمانة إثباته ونصه:

«وأما ما زعمه بعض من لم يقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم حق قدره أنه ابتلي به في شأن زينب بنت جحش وأنه رآها فقال: سبحان مقلب القلوب وأخذت بقلبه وجعل يقول لزيد بن حارثة: أمسكها حتى أنزل الله ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ الآية: فظن هذا الزاعم أن ذلك في شأن العشق. وهذا من جهل هذا القائل بالقرآن وبالرسل، وتحميله كلام الله ما لا يحتمله ونسبته رسول الله إلى ما برأه الله منه»[1] إلى آخر كلامه في توجيه القصة على النهج الصحيح.

---

(١) الطب النبوي لابن قيم الجوزية بتحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ط: الثالثة ١٤٠٢ هـ.

المبحث السادس

في تفنيد الشبه التي أثيرت حول هذه القصة

يمكن تلخيص الشبه التي أثيرت حول هذه القصة في شبهتين اثنتين.

أولاهما: الاعتماد على تلك الآثار التي أسندها الطبري وغيره تشبثاً بإسنادها إلى بعض السلف من التابعين.

ثانيتها: التمسك بمنطوق ومفهوم تلك الآثار التي أسلفناها بالحرف.

ونبدأ بتفنيد الأولى ببيان ما في هذه الأسانيد من الضعف وعدم صلاحيتها لأن يثبت بها شيء.

ثم نثني بإبطال الثانية بمناقشة تلك الآثار وبيان تناقضها، الأمر الذي يدل ببداهة على تلفيقها ووضعها.

الشبهة الأولى ونقضها:

تعلق كل من تكلم هنا بسند هذه الآثار فنقول: قد أنقذنا الله من رفع هذه الآثار التي تحمل في طيها كثيراً من اتهام النبي الكريم ـ أنقذنا الله ـ من رفعها إلى الصحابة فضلاً عن النبي

صلى الله عليه وسلم عدا أثراً رواه الإمام أحمد عن أنس بن مالك وسنتبين ضعفه إن شاء الله.

وحقاً إنها آثار لم يخرجها أحد من أهل الصحة، ولا رواها ثقة بسند متصل سليم، وإنما أولع بها وبمثلها من الآثار المفسرون، والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم.

والجدير بالذكر أن الحافظ ابن كثير في تفسيره الأثري حكم على هذه الآثار بالضعف ونزه تفسيره عنها فقال:

«ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير ههنا آثاراً عن بعض السلف أحببنا أن نضرب عنها صفحاً لعدم صحتها فلا نوردها، وروى الإمام أحمد ههنا حديثاً فيه غرابة تركنا إيراده قصداً لئلا يضعه من لا يفهم على غير موضعه»(١).

وحديث أحمد المذكور بلفظه في المسند:

قال الإمام أحمد: حدثنا مؤمل بن اسماعيل، ثنا حماد بن زيد، ثنا ثابت عن أنس، قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منزل زيد بن حارثة، فرأى رسول الله امرأته زينب وكأنه دخله ـ لا أدري من قول حماد أو في الحديث ـ فجاء زيد يشكوها إليه فقال له: (أمسك عليك زوجك واتق الله)

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/٤٩١ ط: مصر، والبداية والنهاية له ٤/١٤٥ ط: لبنان.

فنزلت.. ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه.. إلى.. زوجناكها﴾[1]. وهذا الحديث مع وصف الحافظ له بالغرابة توصلت إلى أن له ثلاث علل كل واحدة تحكم بضعفه **أولاها**: في سنده، **ثانيتها**: في متنه، **ثالثتها**: في مجموعه.

أما علة السند: فهي: شيخ أحمد، مؤمل بن اسماعيل، قال فيه ابن حجز في تقريب التهذيب، صدوق سيء الحفظ من صغار التاسعة[2].

وقال فيه الرازي: صدوق كثير الخطأ. وقال فيه الذهبي: قيل: دفن كتبه وحدث حفظاً فغلط[2].

وأما علة المتن: فهي لفظة (وكأنه دخله) لشك مؤمل أهي من قول حماد أو من قول أنس.

وأما العلة الثالثة: فهي الشذوذ لأنه مخالف لما رواه أنس من الأحاديث في الصحيحين وغيرهما في موضوع هذه القصة والتي تقدم بعضها وسيأتي البعض الآخر وليس فيها شيء من لون هذا الحديث.

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٥٠/٣ ط: المكتب الإسلامي - لبنان.

(٢) تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر ٢٩٠/٢ ط: النمنكاني بمصر، والجرح والتعديل: عبدالرحمان الرازي ٣٧٤/٨ ط: الهند. والكاشف للذهبي ١٩٠/٣.

وقال ابن العربي:

«هذه الروايات كلها ساقطة الأسانيد»[1].

وهذه الآثار التي يعني ابن كثير وابن العربي هي التي قدمنا عن الطبري وغيره ومدارها بعد البحث والتنقيب لا يتعدى ثلاثة تقف عندهم بجميع رواياتها وهم:

١ ـ قتادة بن دعامة السدوسي التابعي البصري، ت ١١٨ هـ.

٢ ـ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم مدني من أتباع التابعين، ت ١٨٢ هـ

٣ ـ محمد بن يحيى بن حَبّان الأنصاري المدني من صغار التابعين. ت ١٢١ هـ.

سند الطبري في تفسيره وتاريخه معاً. **الأول:**

حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة... القصة الآنفة.

«بشر»: هو ابن معاذ العقدي، «يزيد»: هو ابن زريع الأول صدوق والثاني ثقة ثبت قاله الحافظ ابن حجر.

«سعيد»: هو ابن أبي عروبة قال فيه ابن حجر: «ثقة حافظ لكنه كثير التدليس واختلط»[2] وقال فيه ابن معين: وابن حبان:

---

(١) أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي ١٥٣١/٣ ط: عيسى البابي بمصر.

(٢) تقريب التهذيب ١٠١/١ و ٣٦٤ ط: النمنكاني.

«اختلط سعيد بن أبي عروبة وطالت مدة اختلاطه أكثر من عشر سنين»[(١)] وقال فيه ابن حجر: «وثقه الأئمة إلا أنه رمي بالقدر واختلط، ولم يخرج له البخاري إلا ما سمع منه قبل الاختلاط إلا القليل»[(٢)]. «قلت»: هو من رجال الصحيحين إلا أنه فيما صرح فيه بقوله «حدثنا»، ومن المعلوم أن المدلس الثقة إذا عنعن فروايته ضعيفة وتسمى عنعنة المدلس، وإذا صرح بالتحديث أمن تدليسه، ومن المعلوم أنه هنا قال عن قتادة فتأمل.

«قتادة» بن دعامة قال فيه الذهبي: حافظ ثبت لكنه مدلس كان معروفاً بالتدليس ورمي بالقدر، ومع هذا الاعتقاد الرديء فما تأخر أحد عن الاحتجاج بحديثه.

وقال ابن معين: احتج به أصحاب الصحيح لا سيما إذا قال حدثنا.

سند الطبري الثاني في تفسيره وتاريخه أيضاً:

حدثنا يونس بن عبدالأعلى، قال: أخبرني ابن وهب، قال: قال ابن زيد: كان النبي صلى الله عليه وسلم... الخ.

الراويان الأولان لا كلام فيهما «ابن زيد» هو عبدالرحمن بن

(١) الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقات لابن الكيال. ص ٣٨ ط: دار العلم.

(٢) مقدمة فتح الباري الفصل التاسع ص ٤٢٥ ط: المكتبة السلفية.

زيد بن أسلم، قال فيه ابن حجر: ضعيف من الثامنة(١) وقال فيه ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع الموقوف فاستحق الترك، ولم يشهد له أحد بخير فيما نقله الذهبي عن العلماء(٢) فالسند ضعيف آفته عبدالرحمن بن زيد الذي بالغ في تضعيفه جميع الأئمة.

سند الطبري في تاريخه:

حدثتُ عن محمد بن عمر، قال: حدثني عبدالله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن يحيى بن حبّان، قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت زيد بن حارثة... الخ.

السند تالف سقط منه شيخ الطبري. «محمد بن عمر»: هو الواقدي الأسلمي المدني صاحب السيرة، قال فيه ابن حجر: متروك مع سعة علمه(٣) وقال فيه ابن حبان: كان أحمد بن حنبل يكذبه. وقال علي بن المديني، وأبو حاتم، والنسائي: كان الواقدي يضع الحديث(٣). «عبدالله بن عامر الأسلمي» قال فيه ابن حجر: ضعيف من السابعة(٤). وقال فيه ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد والمتون، وقال فيه يحيى بن معين:

---

(١) تقريب التهذيب ٢/٣٨٥ و١/٤٦٠.
(٢) المجروحين لابن حبان البستي ٢/٥٧ والميزان للذهبي ٢/٥٦٥ ط: حلب.
(٣) تقريب التهذيب ٢/٢٩٤. والمجروحين ٢/٢٩٠ ط: حلب.
(٤) تقريب التهذيب ١/٤٢٥.

ليس بشيء، وضعفه أحمد والنسائي والدارقطني[١]. «محمد بن يحيى بن حَبّان» بفتح المهملة وتشديد الموحدة، قال فيه ابن حجر: ثقة فقيه من الرابعة[٢] والأثر ضعيف جداً كما ترى.

أما الرواية التي تقدم أنه انفرد برفعها بالسند إلى زينب بنت جحش نوح بن أبي مريم فهي أضعف، لأن نوحاً هذا كان من الوضاعين، قال فيه ابن حجر: نوح بن أبي مريم - أبو عصمة - مشهور بكنيته، ويسمى الجامع لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع الحديث من السابعة[٣] وقال فيه ابن حبان: نوح بن أبي مريم لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال البخاري: نوح بن أبي مريم ذاهب الحديث، وقال الحاكم: وضع نوح بن أبي مريم حديث فضائل القرآن الطويل[٣] وقال الرازي: نوح يروي أحاديث مناكير، ضعيف الحديث[٣].

وبهذا يتبين ضعف هذه الآثار إلى الذين رويت عنهم وهم الثلاثة: قتادة، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، ومحمد بن يحيى بن حبان. فلم ترو عنهم إلا بهذه الطرق الواهية كما ترى ولم يرفعها أحد منهم ولم ينسبها لمصدر معتبر.

---

(١) تقريب التهذيب ١/٤٢٥، وكتاب المجروحين ٢/١/ وحاشيته.

(٢) تقريب التهذيب ٢/٢١٦.

(٣) تقريب التهذيب ٢/٣٠٩. والمجروحين ٣/٤٨. والجرح والتعديل للرازي ٨/٤٨٤ ط: الهند.

أضف إلى ذلك، أن الحديث المرسل ـ وهو الذي سقط من سنده الصحابي فقط ورفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ـ معدود من أقسام الضعيف عند قاطبة أهل الحديث وجمهور الفقهاء، ضعيف لعدم ذكر الصحابي الراوي له مباشرة مع قول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا.

فما بالك بهذه الآثار التي لم يدَّع أحد رفعها، ولم يتصل لها سند صحيح إلى تابعي، ولا إلى صحاب. وهل يسوغ لمسلم بعد هذا أن يلتفت إليها. فضلاً عن أن يفسر على ضوئها القرآن.

الشبهة الثانية:

حول ما روجوه من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لزينب ووقوعها في قلبه تشبثاً بتلك الآثار الواهية.

ونقول في الجواب عن هذه الشبهة:

قال تعالى مخاطباً نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم..﴾(١).

ومعاذ الله أن يخالف الرسول ويرتكب هذا النهي، ومعاذ الله أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد اشتهى زينب وأعجبه جمالها، وهي بنت عمته، وعاشت معه طوال حياتها.

---

(١) طه. آية ١٣١.

«وليس من المعقول أن يزهد صلى الله عليه وسلم في نكاحها وهي بكر ويشتاقها وهي ثيب زوجة لمولاه ومتبناه، والحق أن ذلك الزواج وهذا كانا بأمر الله وحكمته. ونمر مع القصة مسرعين لنناقش ما فيها من تناقضات.

فنقول:

إن الذين لفقوا هذه القصة واختلقوها، قد احتاطوا كما يبدو في حرصهم على أن الرسول قد سبح الله تعالى عندما رأى زينب وهي حاسرة كما يزعمون. وقد احتاطوا لأنفسهم أيضاً، عندما حكوا ما نصح به الرسول زيداً من إمساك زينب.

ومع هذا نراهم وقد افتضح ما لفقوه في كلمات القصة التي صوروها وفي وقائعها التي ذكروا.

فهم أوّلاً: يوردون رؤية الرسول لها زاعمين أنه قد فاجأه جمالها حتى لم ير لنفسه ملاذاً إلا التسبيح باسم الله. وتذكر أنه مصرف القلوب.

وفي هذا تجاهل لصلة القرابة الوثيقة التي تربطه صلى الله عليه وسلم بزينب.

وهي الصلة التي خولته أن يحملها على قبول زيد زوجاً لها بعد امتناع منها. والتاريخ الصحيح سجل الحديث الذي دار بينهما في هذا الشأن، ولم يكن الحجاب بعدُ نزل.

وهم ثانياً: يدعون أن زينب قد تلقت الرسول عندما سأل عن زيد دون أن تستكمل لبس ثيابها. أو أن الريح قد رفعت الستارة المصنوعة من الشعر والتي كانت على باب زينب فرآها الرسول صلى الله عليه وسلم في حجرتها حاسرة.

هم يدعون هذا، أو ذاك ـ حسب اختلاف الروايات الموضوعة ـ وينسون أن عصمة الرسول وخوفه من الله يمنعانه من أن ينظر إلى ما لا يحل النظر إليه، وأن ما عرفت به زينب رضي الله عنها من الورع وشدة تمسكها بأوامر الله يمنعها من أن تستقبل الرسول على هذه الحالة.

ويبدو أن الذين وضعوا الرواية الثانية كانوا أعرف بفن الوضع فجعلوا الريح ترفع الستارة وادعو أن الرسول رأى زينب وهي حاسرة في حجرتها.

لكن روايتهم هي أيضاً ملفقة. وستتولى سائر ردودنا على القصة بيان مظاهر التلفيق فيها إن شاء الله.

وهم ثالثاً: لا يلبثون أن يفتضح أمرهم عندما يحكون قصة لقاء زينب لزوجها زيد، عندما عاد. فقد ذكروا أن أول ما لقيته به أن الرسول أتى منزله ـ وهذا طبيعي ـ غير أنها لم تكد تجيبه على سؤاله الخاص بدعوة الرسول إلى الدخول حتى قال: متسائلاً: (فسمعته يقول شيئاً)؟

وكان ذلك هو التمهيد الذي لا بد منه لما حكوه من قوله (سبحان الله مصرف القلوب) وكل عاقل يحس إحساساً صادقاً بأن هذا السؤال مصنوع مختلق.

فإن الناس لم يألفوا هذا الأسلوب في سؤال أزواجهم عند أمثال هذه الزيارة.

وهم رابعاً: يتجلى كذبهم في أوضح صورة، عندما يحكون قصة لقاء زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما دار بينهما.

فهم يدعون أن ما دار بينهما من الحديث كان هكذا، «يا رسول الله بلغني أنك جئت منزلي، فهلا دخلت؟ ثم أضاف متسائلاً: لعل زينب أعجبتك فأفارقها؟» ونحن نتساءل عن سر هذا الانتقال المفاجىء من الحديث عن ذهاب الرسول إليه في منزله إلى عرض استعداده أن يفارق زوجته؟

أكل من زار إنساناً في منزله فلم يجده يذهب إليه ذلك الإنسان ليعرض عليه استعداده لفراق زوجته؟ ومن أجل ماذا؟

وتمضي الرواية الأخرى «سأله الرسول: أرابك منها شيء»؟ فأجاب: «لا، والله يا رسول الله ما رابني منها شيء، ولا رأيت إلا خيراً، ولكنها تتعاظم علي لشرفها، وإن فيها لكبراً تؤذيني بلسانها» فقال رسول الله: (أمسك عليك زوجك واتق الله).

وصدق المثل: (يكاد المريب يقول خذوني).

فقد حكوا ما كان من رجاء زيد أن يكون الرسول دخل بيته عندما زاره فلم يجده، وأنه انتقل ـ دون رابط ـ إلى عرض فراق زينب على الرسول صلى الله عليه وسلم، ولما سأله الرسول عما إذا كان يشك في شيء من تصرفاتها، بادر بنفي كل شك، وأكد مقسماً أنه لم ير منها إلا خيراً، ثم شكا تعاظمها، وكبرها، وتعييرها إياه بماضيه في الرق.

فلا مناسبة إذن لعرض استعداده لفراقها عقب حديثه عن ذهاب النبي إليه في منزله، مادامت الأسباب لفراق زينب لا صلة لها بتلك الزيارة، وأمر الرسول لزيد بإمساك زوجه عليه يؤكد أن نفسه صلى الله عليه وسلم لم تتطلع إليها ولم ترغب فيها، فلم يعهد من خلقه النفاق ولا الحسد، بل هو منزه معصوم قطعاً عن ذلك بإجماع الأمة، وقطعي الأدلة. أما كون الآية قد صرحت بأنه صلى الله عليه وسلم أخفى في نفسه شيئاً، فقد حددت هذا الشيء حين قالت: (ما الله مبديه) ولم يبد الله أن محمداً أحب زينب، لكنه أبدى أمراً آخر، هو: زواج النبي من زينب مطلقة متبناه زيد، وهذا هو الذي كان خشيه النبي من قول الناس: تزوج زوجة ابنه، وقد حددت الغاية من هذا الزواج في نفس الآية: ﴿لكي لا يكون على

المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً ﴾»[1].

وهكذا يتضح ما يلي:

بطلان هذه القصة سنداً ومتناً لما قدمناه، وبطلان كل شبهة أثيرت حولها، وأنها من الاسرائيليات المختلقة لقصد النيل من جناب النبي الذي زكاه الله ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم﴾[2] صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين.

---

(١) انظر تفسير سورة الأحزاب للدكتور مصطفى زيد.

(٢) آية (٤) من سورة القلم.

الفصل الثاني

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول : استعراض أقوال المحققين من أهل التفسير في توجيه المعنى الصحيح لقوله تعالى ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه.. الآية ﴾.

المبحث الثاني : في بيان ما تجلى في هذه القصة من الحكم والأحكام التشريعية.

المبحث الأول

وبعد: فهذه نبذة من كلام نخبة من المفسرين وغيرهم في توجيه المعنى الحق لقوله تعالى: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه...﴾ الآية ٣٧.

هذه الآية نزلت في شأن زيد وزينب[١].

فروى البخاري عن أنس بن مالك، قال: «جاء زيد بن حارثة يشكو، فجعل النبي يقول: اتق الله وأمسك عليك زوجك»[١].

وقال ابن كثير:

يقول تعالى: مخبراً عن نبيه صلى الله عليه وسلم، أنه قال لمولاه زيد بن حارثة، وهو الذي أنعم الله عليه بالإسلام، ومتابعة الرسول، وأنعم عليه النبي بالعتق من الرق، وكان زوجه زينب ومكثت عنده قريباً من سنة ثم وقع بينهما ـ خلاف ـ فجاء زيد يشكوها فقال له النبي هذا القول.

---

(١) صحيح البخاري كتاب التفسير ـ باب وتخفي في نفسك ما الله مبديه، ١٢٥/٣. بحاشية السندي ط: مصر.
والبخاري كتاب التوحيد ـ باب وكان عرشه على الماء. ١٩٨/٤.

وروى ابن أبي حاتم عن علي بن الحسين في قوله تعالى: ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾، قال: أعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم، أن زينب ستكون من أزواجه، قبل أن يتزوجها، فلما أتاه زيد ليشكوها إليه، قال: اتق الله...

فقال: - يعني الله - قد أخبرتك أني مزوجكها، وتخفي في نفسك ما الله مبديه[1].

وقال ابن حجر: في فتح الباري - ما نصه:

«وقد أخرج ابن أبي حاتم هذه القصة من طريق السدي، فساقها سياقاً حسناً واضحاً، ولفظه:

«بلغنا أن هذه الآية نزلت في زينب بنت جحش كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، أراد أن يزوجها زيد بن حارثة - مولاه - فكرهت ذلك، ثم إنها رضيت بما صنع رسول الله، فزوجها إياه، ثم أعلم الله نبيه بعد، أنها من أزواجه، فكان يستحيي أن يأمر بطلاقها، وكان لا يزال يكون بين زيد وزينب ما يكون من الناس، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يمسك عليه زوجه وأن يتقي الله، وكان يخشى الناس أن

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/٤٩١. وكلمتا (خلاف) و (يعنى الله) ليست من كلامه واقتضى المقام اثباتهما.

يقولوا تزوج امرأة ابنه، وكان قد تبنى زيداً.

وعنده من طريق علي بن زيد[1]، عن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم، قال: أعلم الله نبيه. . . - إلى آخر ما تقدم عن ابن كثير عن ابن أبي حاتم - قال: وقد أطنب الحكيم الترمذي - في نوادر الأصول - في تحسين هذه الرواية، وقال: إنها من جواهر العلم المكنون. وكأنه لم يقف على تفسير السدي، وهو أوضح سياقاً وأصح إسناداً إليه. ووردت آثار أخرجها الطبري، وابن أبي حاتم، ونقلها كثير من المفسرين، لا ينبغي التشاغل بها، والذي أوردته منها هنا هو الصحيح.

والحاصل: أن الذي كان يخفيه النبي صلى الله عليه وسلم، هو إخبار الله إياه أنها ستصير زوجته، والذي كان يحمله على إخفاء ذلك، خشية قول الناس، تزوج امرأة ابنه»[2].

وقال الطبري:
حدثنا خلاد بن أسلم، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن

---

(١) علي بن زيد بن جدعان القرشي، أحد التابعين اختلفوا فيه فوثقه جماعة من الأئمة كابن زاذان وغيره وضعفه جماعة آخرون لاختلاطه روى له مسلم مقروناً بغيره. قال الذهبي عنه: صالح الحديث. مات سنة ١٣١ هـ.
(٢) فتح الباري شرح البخاري أحمد بن حجر، ٤٠٣/٨. ط لبنان.

علي بن زيد، عن علي بن حسين، قال: كان الله أعلم نبيه أن زينب ستكون من أزواجه، فلما أتاه زيد يشكوها، قال: اتق الله وأمسك عليك زوجك[١].

وقال أبو حيان: في البحر المحيط:

﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه..﴾ الآية.

قال زيد: يا رسول الله إني أريد أن أفارق صاحبتي، فقال له النبي: أرابك منها شيء؟ قال: لا، ولكنها تعظم عليّ لشرفها، فقال: (أمسك عليك زوجك)، أي لا تطلقها، وهو أمر ندب، (واتق الله) في معاشرتها، فطلقها زيد، ثم تزوجها النبي، وعلل تعالى تزويجه إياها بقوله ﴿ لكي لا يكون على المؤمنين حرج..﴾ في أن يتزوجوا زوجات من كانوا تبنوه، وأن هؤلاء الزوجات ليست داخلات في آية ﴿ وحلائل أبنائكم...﴾[٢] وقد أوحى الله إليه، أن زيداً سيطلقها، ويتزوجها هو، فلما شكاها زيد قائلاً إنه يريد طلاقها، أمره النبي بإمساكها على وجه الأدب والوصية، ـ وهو يعلم أنه سيطلقها ـ وهذا هو الذي أخفى في نفسه، وخشي مقالة الناس، ... وهذا المروى عن علي بن حسين هو الذي عليه أهل التحقيق. وقيل: قوله: ﴿ واتق الله وتخفي في نفسك ما الله

---

(١) تفسير الطبري المصدر السابق ١٣/٢٢. ط: الحلبي، بمصر.
(٢) سورة النساء آية ٢٣.

مبديه﴾ ، خطاب من الله أو من النبي لزيد، فإنه أخفى الميل إليها وأظهر الرغبة عنها، لما توهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن تكون من نسائه. ا هـ. منه باختصار[1].

وأقول: يرحم الله أبا حيان فقد وقع في فخ الاسرائيليات، ولم يحالفه الصواب في هذا القول الذي ذكره وسكت عليه، مع مصادمته لنص القرآن - في نفس هذه الآية ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾.

وما رأينا قط، من قال: إن زيداً أخفى ميله إلى زينب، وأظهر الرغبة عنها، ولو كان ذلك كذلك لبينه القرآن بل القرآن يصرح بأنه طلقها راغباً عنها.

وقال القرطبي في الجامع - بعد أن ذكر الأثر المروي عن علي بن الحسين المتقدم - قال:

قال العلماء: وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية، وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين. والعلماء الراسخين، كالزهري، وبكر بن العلاء، والقشيري، وغيرهم.

والمراد بقوله: ﴿وتخشى الناس﴾، إنما هو إرجاف المنافقين، بأنه نهى عن تزويج نساء الأبناء، وتزوج بزوجة ابنه.

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان. ٢٣٤/٧. ط: الرياض.

فأما ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم، هَوِيَ زينب امرأة زيد ـ وربما أطلق بعض المُجّان، لفظ عشق ـ فهذا إنما يصدر عن جاهل بعصمة النبي عن مثل هذا أو مستخف بحرمته، قال:

وقال النحاس: ليس هذا من النبي خطيئة، ألا ترى أنه لم يؤمر بالاستغفار منه، ولا بالتوبة، وهو أخفى ذلك في نفسه لئلا يفتتن الناس(١).

وقال ابن العربي: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه...﴾ الآية. وذكر مثل ما تقدم... ثم قال: وقوله تعالى:

﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾، يعني من نكاحك لها، فقد كان الله أعلمه أنها ستكون من أزواجه، ثم قال: وقوله تعالى:

﴿وتخشى الناس﴾ فيه أربعة أقوال:

١ ـ تستحيي منهم، والله أحق أن تستحيي منه، والخشية بمعنى الاستحياء كثيرة لغة.

٢ ـ تخشى الناس أن يعاتبوك.

٣ ـ تخشى الناس أن يتكلموا فيك.

---

(١) تفسير القرطبي المصدر السابق ١٤/١٩٠. وما بعدها.

٤ ـ تخشى الناس، أن يفتتنوا من أجلك، وينسبوك إلى ما لا ينبغي.

ثم قال: لا ينبغي لأحد أن يذكر نبياً من أنبياء الله إلا بما ذكره الله، لا يزيد عليه، فإن أخبارهم مروية بزيادات تولاها أحد رجلين:

إما غبي عن مقدارهم، وإما بدعي لا رأي له في برهم ووقارهم، فيدس تحت المقال المطلق الدواهي، ولا يراعي الأدلة ولا النواهي، فهذا محمد صلى الله عليه وسلم، لم يقع في جاهلية ولا بعدها في أمر يتعلق به لأجله نقص أو تعيير.

وإنما كان الحديث، أن زينب لما استقرت عند زيد جاء جبريل إليه: إن زينب زوجك، ولم يكن بأسرع أن جاءه زيد يتبرأ منها، وأبى إلا الطلاق فطلقها. وأنزل الله القرآن بزواج النبي لها.

فإن قيل: فلأي معنى قال له النبي: (أمسك عليك زوجك) وقد أخبره الله أنها زوجته لا زوج زيد؟

قلنا: إنه أراد أن يختبر منه ما لم يعلمه الله به من رغبته فيها، أو رغبته عنها، فأبدى له زيد من النفرة عنها، والكراهية فيها، ما لم يكن علمه، فإن قيل: فكيف يأمره بالتمسك بها، وقد علم أن الفراق لا بد منه، وهذا تناقض؟

قلنا: بل هو صحيح للمقاصد الصحيحة، لإقامة الحجة ومعرفة العاقبة، ألا ترى أن الله يأمر العبد بالإيمان، وقد علم أنه لا يؤمن.

فليس في مخالفة متعلق الأمر لمتعلق العلم ما يمنع من الأمر به عقلاً ولا حكماً(١).

وقال صاحب أضواء البيان:

قوله تعالى: ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾.

ههنا إجمال بسبب الإبهام الواقع في صلة الموصول، وهو الذي أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم، في نفسه وأبداه الله، ولكنه سبحانه أشار إلى أن المراد به زواج النبي بزينب بنت جحش، حيث أوحى إليه ذلك، وهي في ذلك الوقت تحت زيد بن حارثة، لأن زواجه إياها هو الذي أبداه الله بقوله: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾.

وهذا هو التحقيق في معنى الآية، الذي دل عليه القرآن، وهو اللائق بجناب النبي صلى الله عليه وسلم..... الذي أوحى الله إليه، أن زيداً سيطلق زينب وأنه يزوجها إياه، فلما شكاها زيد إليه قال له: (أمسك عليك زوجك) فعاتبه الله على

---

(١) أحكام القرآن محمد بن عبدالله - ابن العربي - ٣/١٥٢٩ - ١٥٣٢. ط: مصر.

قوله: أمسك عليك زوجك، بعد علمه أنها ستصير زوجة له هو صلى الله عليه وسلم، وخشي مقالة الناس، أن يقولوا: ـ لو أظهر ما علم من تزويجه إياها ـ أنه يريد تزوج زوجة ابنه، في الوقت الذي هي فيه في عصمة زيد.

والدليل على هذا أمران:

الأول: هو قوله تعالى: ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾ وهذا الذي أبداه الله تعالى، هو: زواجه إياها في قوله: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها...﴾ ولم يبد الله تعالى شيئاً مما زعموه أنه أحبها، ولو كان ذلك المراد لأبداه الله.

الثاني: أن الله تعالى صرح بأنه هو الذي زوجه إياها، وأن الحكمة الإلٰهية في ذلك التزويج هي قطع تحريم أزواج الأدعياء في قوله: ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم..﴾ فإنه دل على أن زيداً لم يبق له بها حاجة فطلقها باختياره، وكون الله هو الذي زوجه إياها لهذه الحكمة العظيمة، صريح في أن سبب زواجه إياها ليس هو محبته لها كما زعموا[1].

وقال القاضي عياض:

وأما أقواله الدنيوية من أخباره صلى الله عليه وسلم عن حاله

---

(١) أضواء البيان: محمد الأمين الشنقيطي. ٦/٥٨٠ ـ ٥٨٢ ـ ٥٨٣ ط: مصر.

وأحوال غيره، فالخلف فيها ممتنع عليه في كل حال وعلى أي وجه.

وأما ما بابه غير الخبر مما صورته صورة الأمر والنهي في الأمور الدنيوية، فلا يصح منه أيضاً ولا يجوز عليه، أن يأمر أحداً بشيء أو ينهي أحداً عن شيء وهو يبطن خلافه، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين»[1] فكيف أن تكون له خائنة قلب.

فإن قلت: فما معنى قوله تعالى في قصة زيد: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ الآية. فاعلم، ولا تسترب في تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم، عن أن يأمر زيداً بإمساكها، وهو يحب تطليقه إياها كما قال جماعة من المفسرين، فالنبي منزه عن استعمال النفاق. وأصح ما في ذلك ما رواه أهل التفسير عن علي بن حسين أن الله أعلم نبيه أنه سيتزوج زينب، والذي أخفى في نفسه هو هذا، مما الله مبديه ومظهره بتمام التزويج بعد طلاق زيد لها، ويصحح هذا تفسير قوله تعالى ﴿وكان أمر الله مفعولاً﴾ أي لا بد لك أن تتزوجها، وأن الله لم يبد من أمره معها غير زواجه لها، وليس معنى الخشية هنا الخوف، وإنما معناه الاستحياء، وخشيته من الناس كانت من إرجاف

---

(١) رواه النسائي، وأبو داود، والحاكم.

المنافقين، واليهود، وتشغيبهم على المسلمين بقولهم: تزوج زوجة ابنه بعد نهيه عن نكاح حلائل الأبناء، فعتبه الله على هذا ونزهه عن الالتفات إليهم فيما أحله له، كما عتبه على مراعاة رضى أزواجه، بقوله: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك..﴾ الآية[1] فكذلك قوله هنا: ﴿وتخشى الناس..﴾[2] اهـ منه بتصرف.

---

(1) سورة التحريم آية - ١.
(2) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض. ٢/١٦٦ - ١٦٩.

المبحث الثاني

بيان ما تجلى في هذه القصة من الحكم والأحكام التشريعية

قد تجلى في هذا الحدث التاريخي كثير من الحكم والأسرار، وإن من تلك الأحكام التشريعية، والأسرار الإلّهية، في هذه القصة، إنزال تشريع إسلامي عام، باق ما بقيت الدنيا، وهو إباحة التزوج بمطلقات الأدعياء وإبطال عادة التبني، وما رتب عليها، وهي العادة المستحكمة على مر الأعصر الماضية والتي استمرت شوطاً طويلاً من صدر الإسلام، ولهذا فلم يأت التشريع بحسمها فجأة، بل إنها لتأصلها في المجتمع أخذت طبيعتها المناسبة لها، فتدرجت على سنن القرآن، فنزل أولاً بتحريم نسبة الأدعياء إلى من ادعوهم، وبالأمر برد نسبهم إلى آبائهم من الأصلاب. ثم لما استقر ذلك في نفوس المسلمين، وخضع لهذا التشريع المجتمع الإسلامي. وحصلت النفرة في النفوس من تلك العادة، واتضح للكل أنها تنافي الدين الذي رضيه الله وحده للمسلمين ديناً.

بعد ذلك عزز الله سبحانه إبطال هذه العادة بتشريع أبلغ في القضاء عليها، وأوقع في النفوس، وأعم، وهو تزوج زوجة الذي كان متبنًّيَ من متبنيه، واختار الله لهذا التطبيق العملي أن يكون وقوعه من إمام المسلمين، النبي المشرع ليكون ذلك أدعى للقبول والإذعان، ويوضح أن هذا التشريع أعم؛ أن الآيات ٱلْأُوَّل[1] لم تتعرض لجواز التزوج بمطلقات الأدعياء.

ومن تلك الحكم: جعله سبحانه هذه الزوجة هي زوجة المتبنًّى الذي خصه الله بحظ وافر من محبة النبي صلى الله عليه وسلم له،المحبة التي خولته أن كان يدعى من بين آل النبي وصحابته بـ «حب رسول الله». وهذه الزوجة أيضاً هي بنت عمة النبي صلى الله عليه وسلم التي لم تفارقه منذ نشأتها ولم يرد التزوج بها مع ما تحظى به من الجمال والشرف وتقوى الله. وقد نص القرآن على أن زواجها من ذلك المتبنى من قضاء الله ورسوله، ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم. . .﴾. ومن تلك الحكم الإلهية: تولى الله سبحانه لذلك الزواج الثاني ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾ فأعفى سبحانه هذا الزواج من اشتراط الأولياء والمهر والشهود ورضي الزوجين، بل رفع شأنه

---

(1) المراد بها الآيات المحرمة للتبني ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه. . .﴾ إلى قوله تعالى ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم. . .﴾.

عن أن يكون على يد بشر.

كل ذلك فيما يبدو صيانة لرسوله الكريم، عن أن تلصق بجنابه الطاهر أي لائمة، وعن كلما يمكن أن يتسور إليه منه متسور، مع علمه سبحانه بكل ما سيثار حول نبيه صلى الله عليه وسلم، من أهل الشغب من منافقين، ويهود، مما برز للوجود وتداولته أمم عن أخرى ﴿ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ﴾[1] وقد وضح القرآن في آية واحدة براءة ساحة النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث حقائق:

أولاها: قضاء زيد وطره من زينب ﴿فلما قضى زيد منها وطراً. . . ﴾.

ثانيتها: تولى الله زواجه من زينب ﴿زوجناكها. . ﴾.

ثالثتها: حكمة تشريع إبطال التبني ﴿لكي لا يكون على المؤمنين حرج. . ﴾ الآية.

وقال الفخر الرازي:

«فعلم سبحانه أن من الحكمة إكمال شرع محمد صلى الله عليه وسلم، بتزويجه بزوجة دعيه، وذلك من حيث، أن قول النبي يفيد شرعاً، لكن إذا امتنع هو عنه، بقي في بعض النفوس نفرة، ألا ترى أنه ذكر بقوله ما فهم منه حل أكل

---

(١) سورة الأنفال آية ٤٢.

الضب ثم لما لم يأكله بقي في النفوس شيء[1] ولما أكل لحم الجمل طاب أكله، مع أنه في بعض الملل لا يؤكل، وكذا الأرنب»[2].

ومما تجلى من الحكم والأحكام التشريعية في هذه القصة:

إبطال الفوارق الطبقية التي كان يقوم عليها المجتمع الجاهلي العربي ويدين بها، فيستنكر أشد الاستنكار، أن يتزوج من الشريفات والحرائر الموالي، أو من هم دونهن مكانة، ويرى الكفاءة في شرف الأصل وعراقة المحتد شرطاً لا بد من توافره في الزواج، ثم جاء الإسلام يقرر أن الناس سواسية كأسنان المشط، **وأنه لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى**، وأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطبق هذا عملياً، وأن يحقق المساواة بين المسلمين في الحقوق والواجبات، فبدأ بمولاه وعتيقه، وخطب له ابنة عمته الشريفة ليكون أول ما يحطم تلك الفوارق الطبقية في أهل بيته

---

(1) يشير إلى ما في الصحيحين من حديث خالد بن الوليد، أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم إليه ضب محنوذ، فلم يأكله، فقيل: أهو حرام؟ فقال: «لا، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه» قال خالد: فاجتررته فأكلته ورسول الله ينظر إليَّ. رواه البخاري في كتاب الأطعمة باب الشواء. ورواه مسلم في كتاب الصيد باب إباحة الضب.

(2) التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٥/٢١٤. ط: طهران.

وأسرته[1] وقد كان الموالي طبقة أدنى من طبقة السادة في نظر العرب، وقريش محل زعامتهم ولذا فإن زينب لنشأتها لما خطبها النبي صلى الله عليه وسلم لزيد قالت له: «كما في رواية ـ «أنا خير منه حسباً» وفي رواية أخرى «أترضاه لي» قال: نعم، قالت: «أؤامر في نفسي» حتى نزل القرآن ﴿وما كان لمؤمن...﴾ الآية.

ومن تلك الحكم: رحمة الله تعالى بزينب فإنها فلما أذعنت لأمر الله ورسوله وانقادت مطيعة، جازاها الله الجزاء الأوفى، جزاء من جنس العمل، فأصبحت زوجاً لسيد ولد آدم أجمعين، معدودة من خيرات أمهات المؤمنين ـ اللاتي لسن كأحد من النساء ـ وكانت تسامي في المنزلة عنده صلى الله عليه وسلم التي قال: إنها أحب النساء إليه ـ عائشة رضي الله عنهما.

ومن تلك الحكم: رحمته تعالى بزيد لما نفي من شرف نسبته للنبي عوضه الله، أن أنزل اسمه في القرآن، ذكراً يتلى الحرف منه بعشر حسنات، الأمر الذي خصه الله به من بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. إلى غير ذلك من الحكم والأسرار التي ربما ظهرت للمتأمل.

---

(١) وكان صلى الله عليه وسلم يبدأ بقرابته في إبطال الباطل، فقد قال يوم فتح مكة: «وكل ربا في الجاهلية موضوع تحت قدمي هاتين، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبدالمطلب كله» رواه ابن أبي حاتم، وابن مردويه.

الفصل الثالث

ويحوي مبحثين:

المبحث الأول : تفسير الآيات التي تضمنها البحث.

المبحث الثاني : في بيان القراءات العشر في الآيات الخمس.

المبحث الأول

تفسير الآيات التي تضمنها البحث

تفسير الآيات الخمس، منتخب من عدة من أمهات التفسير.

في هذه الآيات تعود السورة ثانياً إلى علاج مشكلة التبني، بعدما عالجتها في الآيات الأولى منها بالنص والبرهان ـ تعود إليها لتبطلها بطريق التطبيق العملي وحكاية اتجاه جديد.

إنها تحكي قصة طلاق زينب من زيد، ثم قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم منها قال تعالى:

﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً ٣٦ ﴾ في سبب نزول هذه الآية ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنها نزلت في شأن زينب بنت جحش لما خطبها النبي صلى الله عليه وسلم لمولاه زيد بن حارثة ولم تستجب أولاً، وهو مروي عن ابن عباس وقال به مجاهد وقتادة.

القول الثاني:

أنها نزلت في أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط - أول مهاجرة بعد الحديبية - وكانت وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فزوجها من زيد بن حارثة فسخطت هي وأخوها أولاً، قاله عبدالرحمن بن زيد بن أسلم.

القول الثالث:

أنها نزلت عندما خطب النبي صلى الله عليه وسلم لمولى يسمى جليبيب امرأة من الأنصار فلم يستجب أبواها أولاً، رواه الإمام أحمد عن ابن عباس والأول هو قول الجمهور وأصح الأقوال.

وذكر ابن كثير في تفسيره آثاراً عن بعض السلف هي مستند هذه الأقوال(١).

الآية الأولى:

﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾.

أي ما صح ولا استقام لرجل ولا امرأة من المؤمنين. ولفظ ما كان وما ينبغي ونحوهما، معناها المنع، والحظر من الشيء،

---

(١) انظر تفسير ابن كثير ٤٨٩/٣. والبحر المحيط لأبي حيان ٢٣٣/٧.

والإخبار بأنه لا يحل أن يكون شرعاً وقد يكون لما يمتنع عقلاً كقوله تعالى: ﴿ما كان لكم أن تنبتوا شجرها﴾[1]. ومعنى الآية:

أنه لا يحل لمن يؤمن بالله ورسوله إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يختار من أمر نفسه ما شاء، بل يجب عليه أن يذعن للقضاء ويوقف نفسه تحت ما قضاه الله عليه واختاره له، والخيرة: مصدر من تخير على غير قياس كالطيرة من تطير وجمع الضميرين في قوله «لهم»، و «من أمرهم»، لأن مؤمن ومؤمنة نكرتان وقعتا في سياق النفي فتعمان كل مؤمن ومؤمنة.

وجاء الضمير مجموعاً على المعنى مغلباً فيه المذكر على المؤنث.قال الزمخشري: وحق الضمير أن يوحد، وخطأه أبو حيان في البحر. و «قضى»: بمعنى أراد واختار. ثم توعد سبحانه من لم يذعن لقضائه وقدره فقال:

﴿ومن يعص الله ورسوله﴾ في أمر من الأمور ومن ذلك عدم الرضى بالقضاء ﴿فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾ أي ضل عن طريق الحق ضلالاً ظاهراً واضحاً.

وقال الفخر الرازي:

«والوجه أن يقال: إن الله تعالى لما أمر نبيه بتخيير زوجاته

---

(١) سورة النمل آية ٦٠.

فهم منه أنه صلى الله عليه وسلم يترك حق نفسه لحظ غيره، فقال في هذه الآية: لا ينبغي أن يظن ظان أن زمام الاختيار بيد أحد، كما في الزوجات، بل ليس لمؤمن ولا مؤمنة أن يكون له اختيار عند حكم الله ورسوله، فما أمر الله هو المتبع، وما أراد النبي هو الحق، ومن خالفهما في شيء فقد ضل ضلالاً مبيناً»[1].

الآية الثانية:

﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعياءهم إذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً (٣٧)﴾ تقدم الكلام حول هذه الآية في توجيه مدلولها الصحيح[2] والكلام هنا في تفسيرها.

سبب نزولها:

روى البخاري في الصحيح، وغيره أنها نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة[3].

---

(١) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي ٢١١/٢٥ ط: بيروت.
(٢) المبحث الأول من الفصل الثاني.
(٣) الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل، كتاب التفسير باب وتخفي في نفسك ما الله مبديه.

وقال الحافظ ابن حجر: لم تختلف الروايات أنها نزلت في قصة زيد وزينب[1]. كان زواج زينب بنت جحش من زيد بن حارثة الذي تم على يد النبي صلى الله عليه وسلم بعد امتناع من زينب وبعدما نزل القرآن مصرحاً بأن هذا الزواج من قضاء الله ورسوله، ثم لم تزل العشرة بين زينب وزيد في تنغص حتى عزم زيد على طلاقها وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك شاكياً إليه تعاليها عليه واعتزازها بنسبها وشرفها ولكونه صلى الله عليه وسلم هو الموجه الأول والناصح الأمين، أمره بأن يمسكها ويتقي الله، وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه. . .﴾ والمراد بالمنعَم عليه، زيد رضي الله عنه.

فأما إنعام الله عليه فبالإسلام وبنشأته في كنف الرسول وصحبته، وغير ذلك. وأما إنعام الرسول عليه فبتحريره من ربقة العبودية وباتخاذه حباً مقدماً عنده على عامة الصحابة وبرعايته له حتى لقد اختار له ابنة عمته ذات الحسب والنسب والجمال والتقوى.

وفي أمره صلى الله عليه وسلم لزيد بالتقوى قولان: قيل: المراد به نهيه عن الطلاق نهي تنزيه، وقيل: اتق الله

---

(١) فتح الباري المصدر السابق ٤٠٢/٨. ط: دار المعرفة لبنان.

فلا تذمها بنسبتها للتكبر ونحوه وقد تقدم بيان المعنى الصحيح لقوله تعالى: ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه....﴾.

أما الذي أخفاه صلى الله عليه وسلم في نفسه، فهو على التحقيق: علمه عن طريق الوحي بأن الله سيزوجه زينب بعد أن يطلقها زيد، لحكمة التشريع، وليس في ذلك أمر بإبداء هذا الغيب للناس. ولو كان فيه أمر لما تردد فيه صلى الله عليه وسلم لحظة ولصدع به مهما كانت العواقب، ودليل ذلك أن الله وعد بإبداء ما أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه ولم يبد الله تعالى شيئاً غير زواج النبي من زينب رضي الله عنها.

وأما خشيته صلى الله عليه وسلم الناس فالصحيح مما قيل فيها قولان:

١ - تخاف من اعتراضهم وأن يقولوا تزوج زوجة ابنه.

٢ - تخاف عليهم من أن يفتتنوا من أجلك فيهلكوا.

وحقيقة هذه الخشية التوجس: الذي خطر بباله صلى الله عليه وسلم من مواجهة الناس بأمر كهذا..والمراد بالناس الجنس، المنافقون، ويصور الله هذا الزواج وغايته التي شرع من أجلها: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾.

قضاء الوطر لغة: بلوغ منتهى ما في النفس من الشيء، يقال: قضى وطرا منه إذا بلغ منتهى ما أراد من حاجته فيه.

والمراد هنا: أنه قضى وطره منها بنكاحها والدخول بها بحيث أنه لم يبق له فيها حاجة.

وروي عن ابن عباس تفسير الوطر بالجماع، وقال قتادة: المراد به الطلاق، وبعد انقضاء عدتها (زوجناكها) زواجاً من الله تعالى فدخل عليها صلى الله عليه وسلم بغير إذن ولا عقد ولا شيء مما هو معتبر في النكاح في حق أمته. وقيل: المراد بزوجناكها، الأمر له بأن يتزوجها مثل الزواج العادي.

وهذا القول لا أساس له من الصحة وإن ذكره كثير من المفسرين بدليل ما يلي: ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس أن زينب كانت تفخر على ضراتها بقولها: زوجكن أهليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات. وما رواه مسلم... ثم نزل القرآن فدخل عليها النبي بغير إذن... وقال الحافظان ابن كثير، والذهبي: وكان الذي زوج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب رب العالمين بلا ولي ولا شاهد... فكانت تفخر بذلك على أمهات المؤمنين(١).

إنه زواج من زينب لا بصفتها جميلة وقع الإعجاب بها في

---

(١) انظر صحيح البخاري كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء، ١٩٨/٤. ومسلم كتاب النكاح وسيرة ابن كثير النبوية ٢٧٨/٣ ط بيروت. وسير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ٢١١/٢. ط: بيروت.

نفس النبي ولا بصفتها امرأة تحل له حلاً مجرداً ولكن بصفتها كانت زوجاً لمتبناه قضى منها وطره وطلقها، زواج شرع ونفذ لغاية هي: ﴿لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا﴾.

(الحرج): الإثم والمشقة. و(الأدعياء): جمع دَعِيّ وهو الذي يدعى ابناً من غير أن يكون ابناً على الحقيقة.

أي فزوجات الأدعياء حلال للمتبنين، بعد أن يطلقن من أزواجهن. لأن هؤلاء الأزواج ليسوا أبناء لم ادعوهم وتبنوهم وإنما تحرم مطلقة الابن لا المتبنًّى، وقد قال تعالى: ﴿وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم﴾(١) ليحترز عن الابن الدعي، وقد تقدم أن هذا الزواج كان أول زواج يتم بين متبن ومطلقة متبناه وهكذا تم أمر الله ولم يكن بد من أن يتم ﴿وكان أمر الله مفعولاً﴾. أي وكان هذا الأمر الذي وقع قد قدره الله وحتمه كانت زينب في علم الله ستصير من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

وأمر الله، قيل: ما يريد تكوينه من الأمور، أو مأموره الحاصل بكن.

قال الرازي: فيه إشارة إلى أن التزويج من النبي صلى الله عليه وسلم بزينب لم يكن لقضاء شهوة النبي صلى الله عليه

---

(١) سورة النساء آية ٢٣.

وسلم بل لبيان الشريعة بفعله فإن الشرع يستفاد من فعل النبي وقوله ولما استغل المنافقون هذه المسألة ليثيروا بها فتنة من الفتن وانطلقت ألسنتهم تردد (تزوج حليلة ابنه).

قال تعالى: وهي

الآية الثالثة:

﴿ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً (٣٨)﴾.

أي ما صح وما استقام في الحكمة أن يكون على النبي (من حرج) إثم ومشقة.(وفرض الله له) أي قسم وقدر، يقال: فرض له كذا أي قدره له.

وقال قتادة: فيما أحل له. وقال الحسن: فيما خصه به من صحة النكاح بلا صداق، وقال الضحاك: من الزيادة على الأربع.

﴿سنة الله في الذين خلوا من قبل﴾، أي هذا هو السنن الأقدم، في الأنبياء والأمم الماضية، أن ينالوا ما أحله الله لهم، من أمر النكاح وغيره، فقد مضت سنته تعالى على ارتباط الأحكام والتشريعات بحقائق الأشياء لا بالتصورات والتقاليد المصطنعة، ومن بينها تصورهم أن المتبنى ابن لا تحل مطلقته لمن تبناه مع أنه ابن لأبيه لا لمتبنيه.

﴿وكان أمر الله قدراً مقدوراً﴾ أي: قضاء مقضياً، فنفاذه أمر لا مفر منه، وقد قدره تعالى بحكمته وفقاً للغاية التي أرادها منه.

قال مقاتل: أخبر الله أن أمر زينب كان من حكم الله وقدره، وانتصاب «سنة» على المصدر، أو اسم وضع موضع المصدر، و«الذين خلوا» الأنبياء بدليل وصفهم بعد بقوله تعالى:

وهي الآية الرابعة:

﴿ الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى بالله حسيباً (٣٩)﴾ الموصول - الذين - في محل جر صفة «للذين خلوا»، أو منصوب على المدح، مدحهم تعالى بتبليغ ما أرسلهم به إلى عباده وخشيتهم له وكونهم لا يخشون سواه.

قيل: وهذا مثل قوله: ﴿فبهداهم اقتده﴾(١).

وقال الزمخشري: وصف الأنبياء بأنهم لا يخشون إلا الله. تعريض بالنبي بعد التصريح في قوله: ﴿وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه﴾(٢). **وهي من مواقفه الجريئة على رسول الله** صلى الله عليه وسلم وهذا مردود وباطل بدليل: أن النبي

---

(١) سورة الأنعام آية ٩٠.

(٢) تفسير الزمخشري (الكشاف) ٣/٢٦٤.

صلوات الله عليه هو إمام الرسل وأتقاهم وأعظمهم منزلة عند الله في كل مقام، وأجمعت الأمة على أنه صلى الله عليه وسلم أفضل خلق الله، إنساً وجناً وملائكة، عدا الزمخشري الذي يفضل عليه جبريل[1]. والقرآن الكريم حافل بالأدلة على هذا الإجماع وكذا السنة المطهرة ومن أوضحها حديث الشفاعة العظمى الثابت في الصحيحين وغيرهما.

وهذه المقالة الجريئة أخذها من الزمخشري أبو السعود والألوسي وفسرا بها الآية من غير تفكير ومع توسع في العبارة منهما اغتراراً بتفسير الزمخشري وسمومه.

﴿ وكفى بالله حسيباً ﴾ حاضراً كافياً عباده كلما يخافونه وحده، أو محاسباً لهم في كل شيء، أما الناس فليس لهم سلطان هنا ولا حساب هناك.

وتمضي الآيات تقرر المبدأ الذي أرست قواعده وهو بطلان التبني وما كانوا يرتبونه عليه من آثار كما تمضي في الدفاع عن النبي الذي شرع الله له الزواج من زينب فتقول:

الآية الخامسة:

﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليماً (٤٠)﴾.

---

(١) انظر الكشاف في تفسير سورة التكوير.

ذكر المفسرون أن سبب نزول هذه الآية قول الناس (المنافقين) تزوج محمد حليلة ابنه ورواه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها[1].

قال القرطبي: «فأذهب الله بهذه الآية ما وقع في نفوس المنافقين وغيرهم». أي ليس محمد صلى الله عليه وسلم أبا لأحد من رجالكم لم يلده، وزيد أحد هؤلاء الرجال، فليس ابناً لمحمد وليس محمد أباه.

وزينب رضي الله عنها لم تكن قبل طلاقها من زيد حليلة لابن لمحمد بل كانت حليلة مسلم من المسلمين تبناه محمد فترة من الزمن ثم نسبه إلى أبيه بعد أن حكم الله تعالى ببطلان التبني.

وإنما صلة محمد صلى الله عليه وسلم بزيد كصلته بسائر المسلمين. هي صلة النبي بفرد من أمته، وليس المقصود بصدر هذه الآية أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد فيحتاج إلى الاحتجاج في أمر بنيه بأنهم كانوا ماتوا، ولا في أمر الحسن والحسين بأنهما كانا طفلين، فإضافة رجالكم إلى المخاطبين تخرج من كان من بنيه لأنهم رجاله صلى الله عليه وسلم لا رجال المخاطبين. قاله أبو حيان[2].

---

(١) جامع الترمذي ٩/٧٠ تحفة الأحوذي شرح الترمذي.
(٢) البحر المحيط مصدر سابق ٧/٢٣٦.

وبـه تندفع استشكالات، وردود للمفسرين حول هذه المسألة،

وإنما وصفه هنا بأنه ﴿رسول الله وخاتم النبيين﴾، ليثبت له بوصفه رسولاً ما هو فوق الأبوة من حيث شفقته عليهم ونصحه لهم ومن حيث استحقاقه لاتباعهم إياه ورعايتهم حقوقه.

ثم ليثبت له بوصفه آخر النبيين بعثاً أنه لم يترك شيئاً من البيان والإرشاد إذ لا نبي بعده فيتولى بعض البيان من بعده.

وهذه الآية نص في أنه لا نبي بعده، وإذا كان لا نبي بعده فلا رسول بعده بالطريق الأولى والأحرى، لأن مقام الرسالة أخص من مقام النبوة، فإن كل رسول نبي، ولا ينعكس، وبذلك وردت الأحاديث المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

منها ما رواه الشيخان، وأحمد، والترمذي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مثلي ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة فكان من دخلها فنظر إليها قال ما أحسنها إلا موضع هذه اللبنة فأنا موضع اللبنة ختم بـي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[1]. (ورسول) بالنصب خبر كان المحذوفة لدلالة كان المتقدمة عليه.

---

(١) البخاري: كتاب المناقب - باب خاتم النبيين.
ومسلم: كتاب الفضائل - ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين.

وقريء (خاتم النبيين) بكسر التاء: بمعنى أنه ختمهم أي جاء آخرهم وقريء بفتح التاء: بمعنى أنهم ختموا به، فهو كالخاتم والطابع. أي أنه صار كالخاتم لهم، الذي يتختمون به ويتزينون، ومنه قولهم: خاتمه المسك.

وفي ختام الآية يقول تعالى: ﴿وكان الله بكل شيء عليماً﴾ يعلم جميع ما ذكرته الآية من أحكام وفي مقدمتها، أن محمداً رسول الله إلى الناس جميعاً وأنه آخر الأنبياء فليس معه ولا بعده نبي كما يحيط علمه بكل ما جل ودق في السماوات وفي الأرض وفي غيرهما سبحانه وتعالى.

المبحث الثاني

مبحث القراءات

القراءات تعبد الله بها هذه الأمة

يقول البغوي: «إن الناس كما أنهم متعبدون باتباع القرآن في أحكامه، وحفظ حدوده فهم متعبدون بتلاوته، وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام، وأن لا يتجاوزوا فيما وافق الخط ما قرأته القراء الذين اتفقت الأمة على اختيارهم[١]» وكذا قال ابن الجزري.

تعريف القراءة: «هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة».

أركان القراءة: للقراءة ثلاثة أركان إذا توفرت - في كلمة من القرآن - وجب قبولها ولا يجوز إنكارها، بل كفر جمهور العلماء من أنكرها مع علمه بتواترها، وكونه غير متأول.

الركن الأول: أن توافق اللغة العربية مطلقاً.

---

(١) معالم التنزيل تفسير الحسين بن محمد البغوي، بهامش الخازن ١/٦. ط: لبنان.

الركن الثاني: أن توافق رسم أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً.

الركن الثالث: أن يتواتر نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم. ووجود هذا الركن مستلزم لوجود الركنين السابقين. وهذه الأركان متوفرة في القراءات العشر الموجودة الآن بإجماع الأمة. قال ابن الجزري: «أما القراءات العشر فأجمع الناس على تلقيها بالقبول، لا ينازع في ذلك إلا جاهل، فهي متواترة أصولاً وفرشاً، وهي بعض الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن[1].

الفرق بين القراءة، والرواية، والطريق. والخلاف في اصطلاح القراء.

كل ما نسب لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة يسمى قراءة.

وما نسب للراوي عن الإمام، يسمى رواية. وما نسب للآخذ عن الراوي وإن سفل يسمى طريقاً. مثال ذلك: فتح الضاد في لفظ «ضعف» في سورة الروم قراءة حمزة، ورواية شعبة عن عاصم، وطريق عبيد بن الصباح عن حفص. ونحو

---

(١) انظر منجد المقرئين محمد بن محمد الجزري ص ٢٤ وما بعدها ط: دار الكتب بيروت. ومقدمة شرح طيبة النشر للنويري. ومقدمة «القراءات الشاذة وتوجيهها» لعبد الفتاح القاضي.

فتح ياء محياي من سورة الأنعام، قراءة عامة القراء، والإسكان قراءة أبي جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأزرق عن ورش.

ويطلق القراء على القراءتين الثابتتين المتساويتين نقلاً خلاف، أو خلف، كقراءة حفص كلمة «ضعف» في الروم بفتح الضاد وضمها فيقولون مثلاً: قرأ حفص الكلمات الثلاث بفتح الضاد بخلف عنه، أي بكل ثبتت القراءة عنه. ويقولون قرأ قالون عن نافع بصلة ميم الجمع بخلف عنه أي بالصلة والإسكان، وهكذا.

هذا ومن المعلوم أن القراء العشرة الذين تواترت قراءتهم، لكل منهم راويان هما أشهر من روى عنه، وإليك أسماءهم بالترتيب حسبما ما اصطلح عليه القراء.

١ - «نافع» هو أبو رويم قارىء المدينة من تابعي التابعين ت بالمدينة ١٩٦ هـ.

(راوياه) ١ - (قالون) هو عيسى بن مينا المدني.

٢ - (ورش) عثمان بن سعيد المصري.

٢ - «ابن كثير» عبدالله بن كثير قارىء مكة تابعي ت بمكة ١٢٠ هـ.

(راوياه) ١ - (البزي) أحمد بن محمد بن بزة المكي

٢ - (قنبل) محمد بن عبدالرحمن المكي.

٣ ـ «أبو عمرو» زبان، أو يحيى، أو غيرهما. ابن العلاء. البصري ت بـ «الكوفة ١٥٤ هـ».

(راوياه) ١ ـ (الدوري) حفص بن عمر

٢ ـ (السوسي) صالح بن زياد

٤ ـ «ابن عامر»: عبدالله بن عامر تابعي دمشقي ت بها ١١٨ هـ.

(راوياه) ١ ـ (هشام) ابن عمار الدمشقي.

٢ ـ (ابن ذكوان) عبدالله بن أحمد القرشي.

٥ ـ «عاصم» بن أبي النجود، ويقال: ابن بهدلة تابعي قارىء الكوفة وبها ت ١٢٨ هـ.

(راوياه) ١ ـ (شعبة) أبو بكر بن عياش الكوفي.

٢ ـ (حفص) بن سليمان البزار الكوفي.

٦ ـ «حمزة» بن حبيب الزيات من قراء الكوفة ت ١٥٦ هـ.

(راوياه) ١ ـ (خلف) بن هشام البزار.

٢ ـ (خلاد) بن خالد الصيرفي.

٧ ـ «الكسائي» علي بن حمزة النحوي، من قراء الكوفة ت ١٨٩ هـ.

(راوياه) ١ ـ (أبو الحارث) الليث بن خلد.

٢ ـ (حفص) الدوري الراوي عن أبي عمرو.

٨ - «أبو جعفر» يزيد بن القعقاع، تابعي مدني وبها ت ١٢٨ هـ .

(راوياه) ١ - (ابن وردان) عيسى بن وردان المدني.

٢ - (ابن جماز) سليمان بن جماز.

٩ - «يعقوب» بن اسحاق الحضرمي البصري ت بها ٢٠٥ هـ.

(راوياه) ١ - (رويس) محمد بن المتوكل اللؤلؤي.

٢ - (روح) بن عبد المؤمن البصري.

١٠ - «خلف» بن هشام البزار البغدادي. ت ٢٢٩ هـ.

(راوياه) ١ - (اسحاق) بن إبراهيم الوراق.

٢ - (إدريس) بن عبد الكريم الحداد.

بيان ما بهذه الآيات الخمس من القراءات العشر أصولاً وفرشاً[1] يقول تعالى في الآية الأولى:

الآية الأولى:

﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً (٣٦)﴾.

---

(١) الأصول عند القراء: القراءة المطردة للقارىء في جميع القرآن كإمالة الالفات ذوات الياء لحمزة والكسائي، وكصلة هاء الضمير بعد الساكن لابن كثير، وكترقيق الراء المتحركة بعد الكسرة أو الياء الساكنة لورش. والفرش: الكلمات القليلة الدوران في القرآن والتي اختلفوا فيها رواية وسمي بعضهم الفرش فروعاً مقابلة للأصول.

قرأ أبو جعفر وورش والسوسي بإبدال الهمزتين حرف مد من جنس حركة الميم في «مؤمن، ومؤمنة» وصلا ووقفاً، وحمزة كذلك وقفا.

وقرأ ورش: بنقل حركة همزة «إذا» إلى نون التنوين قبلها مع حذف الهمزة ومثله حمزة وقفا بخلف عنه.

وقرأ العشرة بادغام التنوين في (مؤمن) في الواو مع الغنة سوى (خلف) عن حمزة فبدونها.

وقرأ خلف عن حمزة بخلف عنه بالسكت وصلا على الساكن في تنوين مؤمنة.

وقرأ الكسائي: بإمالة هاء التأنيث والنون وقفا في (مؤمنة).

وقرأ حمزة والكسائي وخلف: بالإمالة الكبرى في (قضى) عند الوقف وقللها ورش كذلك بخلف عنه.

وقرأ بقصر المد المنفصل في (ورسوله أمراً) أبو جعفر، وابن كثير، ويعقوب، والسوسي، قولاً واحداً، وقالون والدوري بخلف عنهما، وقرأ الباقون بتوسطه وهو الوجه الثاني لقالون ودوري أبي عمرو، إلا أن ورشا وحمزة يشبعانه.

وقرأ ورش بنقل حركة همزة «أن يكون» للساكن قبلها وحذفها مطلقاً وكذا حمزة بخلف عنه لدى الوقف على «أن».

وأدغم العشرة بما فيهم خلف، في اختياره النون في «أن

يكون» في الياء بغنة وأدغمها خلف في روايته عن حمزة بدون غنة، وكذلك في «ومن يعص».

وقرأ هشام، وعاصم، وحمزة، والكسائي «أن يكون» بياء التذكير، وقرأها أيضاً كذلك خلف في اختياره، وقرأ الباقون من العشرة بتاء التأنيث، ويلزم عليه إخفاء النون مع الغنة.

«من أمرهم» تقدم حكم الساكن قبل الهمزة في السكت عنده لخلف عن حمزة ونقل حركة الهمزة إليه وتحريكه بحركتها مع حذفها لورش.

وقرأ بصلة ميم الجمع - أي بمدها بواو ساكنة - في «أمرهم» أبو جعفر، وابن كثير قولاً واحداً، وقالون بخلف عنه - وصلا - وقرأ الباقون بإسكانها، والكل قرأ بإسكانها في حالة الوقف عليها.

«فقد ضل» قرأ بادغام دال (قد) في الضاد، ورش، وخلف، وأبو عمرو وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وقرأ الجميع بادغام التنوين في (ضلالاً) في الميم من (مبيناً) مع الغنة.

الآية الثانية:

﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا

يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا وكان أمر الله مفعولاً (٣٧)﴾.

قرأ بادغام ذال «إذ» في التاء كل من أبي عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي وخلف ـ العاشر ـ، وقرأ الباقون من العشرة بإظهارها.

وقرأ السوسي بإدغام لام «تقول» في لام «للذي» وهو المسمى بالادغام الكبير ـ لأنه إدغام حرف متحرك في حرف متحرك، وقرأ الباقون بإظهارها.

«عليه» معاً «مبديه و «تخشاه» قرأ ابن كثير بصلة الهاء أي بمد هاء الضمير بياء في الأَوَلِ وبواو في الأخير، وقرأ الباقون بعدم الصلة، والجميع بحذفهما عند الوقف.

«تخشاه، قضى» قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، بالإمالة الكبرى في الكلمتين وقرأوا «تخشى» لدى الوقف كذلك، وقرأ ورش بالتقليل بخلف عنه في الأولين وصلا وفي الأخيرة وقفا.

وقرأ الكل بمد «أدعيائهم» مداً متوسطاً ما عدا حمزة، وورش، فبالاشباع. وخلف في اختياره قرأ بتوسط المد المتصل خلافاً لروايته عن حمزة.

وسهل حمزة همزة «أدعيائهم» ـ الأخيرة ـ مع المد والقصر عند الوقف، وحققها خلف، في اختياره مطلقاً وباقي العشرة كذلك.

وقرأ بصلة الميم بواو وصلا ورش، وأبو جعفر، وابن كثير، وقالون بخلف عنه، وكل على مذهبه في المد المنفصل فورش يشبعه، وأبو جعفر وابن كثير يقصرانه وقالون له القصر والتوسط فيه.

وقرأ خلف عن حمزة بادغام تنوين «وطرا» في واو «وكان» بدون غنة، وقرأ عن نفسه كباقي القراء بالادغام مع الغنة، وما بقي من الآية تقدم نظيره.

الآية الثالثة:

﴿ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً (٣٨)﴾.

كل ما في هذه الآية تقدم نظيره، إلا أن نافعاً وحده من بين العشرة قرأ بهمز «النبي» ويلزم عليه مد متصل وكل من راوييه على أصله في الإشباع والتوسط وقرأ الباقون بإبدال الهمزة ياء، فتصير ياء مشددة لإدغام الياء في مثلها.

الآية الرابعة:

﴿الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى بالله حسيباً (٨٩)﴾. كل ما في هذه الآية من القراءات تقدم نظيره فلا نطيل بإعادته.

مثل النقل لورش، وحمزة وقفا، والسكت لخلف عن حمزة

في «أحداً إلا» والإمالة في «كفى» لحمزة، والكسائي، وخلف، وتقليلها لورش بخلفه أي أن له في ذوات الياء وجهين: التقليل، والفتح، طريقان عنه.

الآية الخامسة:

﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليماً (٤٠)﴾.

تقدم حكم الساكن والهمزة في «محمد أبا» وكذلك حكم ميم الجمع في «رجالكم» وهي مثل الميم في «من أمرهم» وتخالف الميم في «أدعيائهم» لاشتراك ورش مع الذين يصلونها لأنه لا يقرأ بصلة ميم الجمع إلا إذا كان بعدها همزة قطع.

وقرأ عاصم وحده بفتح التاء في «خاتم» والباقون بكسرها.

وتقدم أن نافعاً قرأ بهمز النبي وذلك عام فيما يرد من هذه الكلمة فرداً أو جمعاً كالنبيين، وأنبياء، وغير ذلك. فهو يقرأ بهمز «النبيين» ويترتب على ذلك مد الباء مداً متصلاً، وكل من راوييه على أصله فيه، فقالون يوسطه وورش يشبعه.

ويترتب أيضاً على قراءة نافع هذه مد يسمى ـ مد البدل ـ هو مد الهمزة وهو خاص بورش من بين القراء العشرة ورواتهم ـ لم يقرأ به غير ورش عن نافع ـ ولورش في هذا المد ثلاثة

أوجه: قصره كباقي القراء، توسطه، إشباعه، وقرأ ورش وحده أيضاً بمد اللين في «شيء» وله فيه وجهان: التوسط، والاشباع، ولا قصر له فيه البتة، ووافقه القراء في حالة الوقف، باعتباره مدا عارضاً للسكون وخالفوه في حالة الوصل.

وقرأ حمزة في رواية خلف عنه بالسكت على «شيء» في الوصل قولاً واحداً ومن رواية خلاد بالسكت وعدمه، ولحمزة وهشام لدى الوقف على «شيء» هذه أربعة أوجه: النقل، والادغام، وعلى كل منهما السكون المحض، والروم، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

وتشتمل على:

أ. ترجمة زيد رضي الله عنه:

هو زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبدالعزى.

الأمير الشهيد المسمى في سورة الأحزاب. أبو أسامة الكلبي ثم المحمدي النبوي، سيد الموالي، وأسبقهم إلى الإسلام، حب رسول الله وأبو حبه. أمه سعدى بنت ثعلبة بن عامر، من بني معن بن طيىء.

كان سبي وهو صغير وبيع ثم ملكته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، فوهبته للنبي صلى الله عليه وسلم ثم خيره النبي في الذهاب مع أبيه إلى أهله والبقاء معه فاختار البقاء مع النبي صلى الله عليه وسلم فأعتقه وتبناه، فدعي من يومئذ زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى ﴿ادعوهم لآبائهم...﴾ فنسب لأبيه حارثة، كان عمره عندما ملكه النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين، وكان سيداً كبير الشأن جليل القدر.

روى الإمام أحمد، وابن أبي شيبة عن عائشة قالت: ما بعثه

النبي صلى الله عليه وسلم في سرية إلا أمره عليهم، ولو عاش لاستخلفه من بعده، وروى الزهري أنه أول من أسلم. وروى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه: «وأيم الله إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلى الحديث[١].

وروى البخاري عن سلمة بن الأكوع قال: غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات، ومع زيد بن حارثة سبع غزوات يؤمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢]. وكان حبيباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم روى أحمد، وابن سعد بإسناد حسن: أن النبي قال له: «يا زيد أنت مولاي، ومني، وإليّ وأحب الناس إلي» واستخلفه النبي في سفر له على المدينة، وآخى بينه وبين عمه حمزة، قدم على النبي من سرية في بيت عائشة فقرع الباب فقام إليه النبي يجر ثوبه فقبله واعتنقه[٣] روى عنه أنس، وابنه أسامة، والبراء بن عازب. شهد بدراً وما بعدها من المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم. واستشهد في غزوة مؤتة ـ وهو أمير الجيش ـ سنة ثمان من الهجرة، وعمره خمس وخمسون سنة.

---

(١) رواه البخاري ومسلم: باب فضائل الصحابة ـ مناقب زيد بن حارثة.
(٢) رواه البخاري: كتاب المغازي ـ باب بعث أسامة بن زيد.
(٣) الترمذي باب ما جاء في المعانقة....

ب. ترجمة زينب رضي الله عنها:

هي أم المؤمنين زينب بنت جحش بن رياب بن يعمر. . . ابن أسد بن خزيمة حليف بني عبدشمس، أمها أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة خمس من الهجرة وعمرها خمس وثلاثون سنة وأنزل الله في زواجها قرآناً يتلى، ونزلت بسببها آية الحجاب وغيرها سماها النبي زينب، وكان اسمها برة، تكنى بأم الحكم، أول أمهات المؤمنين موتاً بعد النبي صلى الله عليه وسلم روايتها عن النبي في الكتب الستة واتفق الشيخان لها على حديثين، روى عنها مولاها ـ مذكور ـ وأم سلمة وخلق.

توفيت سنة عشرين من الهجرة وعمرها خمسون سنة في خلافة عمر وصلى عليها وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أسرعكن لحاقاً بي أطولكن يداً» وكانت زينب بنت جحش أطولنا يداً لأنها كانت تعمل بيدها وتتصدق، وقالت عائشة فيما روى الشيخان عنها: لم يكن أحد من نساء النبي يساميني في حسن المنزلة عنده غير زينب بنت جحش، ووصفتها في قصة الإفك بالورع وقالت عنها هي وأم سلمة: كانت زينب صوامة قوامة صالحة صناعاً تتصدق بذلك على المساكين، وروى ابن عبدالبر عن عائشة قالت: ما رأيت امرأة قط خيراً في الدين من زينب، وأتقى لله،

وأصدق لهجة، وأوصل للرحم، وأعظم صدقة. وروى البخاري عن عائشة قالت كانت زينب تفخر على أزواج النبي تقول (زوجكن أهليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات).

وروى ابن جرير أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: إني لأدل عليك بثلاث ما من نسائك امرأة تدل بهن؛ إن جدي وجدك واحد، وإني أنكحنيك الله من السماء، وإن السفير جبريل[١]. وقالت عائشة: نالت زينب في الدنيا الشرف الذي لا يبلغه شرف، إن الله زوجها ونطق به القرآن، وإن رسول الله قال: «أسرعكن لحاقاً بي...» الحديث، وهي زوجه في الجنة[٢]

---

(١) تفسير ابن جرير الطبري ١٥/٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد الذهبي ٢١٢/٢ ط: لبنان.

ج ـ بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث:

وفي ختام البحث نجد أنه ينبغي أن نعقب بخلاصة نبرز فيها أهم ما توصلنا إليه من النتائج فنقول:

أولاً: إن الذي بحثت فيه قراءة ومطالعة من كتب التفسير ـ هذا التراث العظيم الذي خدم به علماء الإسلام قديماً وحديثاً. هذا القرآن الكريم ـ الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾ في الواقع أنه يبهر العقول ويشرح الصدور، بيد أن جله ـ مع الأسف ـ مشحون بالقصص والأخبار الإسرائيلية ونحوها مما هو بعيد عن تفسير القرآن، ومن الخطأ أن تنسب إلى أكابر العلماء من الصحابة والتابعين وهم منها براء، وإنما هي في الواقع سموم إسرائيلية، وضعها من أسلم من أهل الكتاب عن حسن قصد أو عن سوئه، وروجها القصاصون واغتر بشهرتها المفسرون. وعليه فمن واجب العلماء ـ في نظري ـ أن يوجهوا همهم لتخليص هذا التراث العظيم من هذه الوصمة

الخطيرة على ضعاف طلبة العلم، وذلك بتحقيق أهم كتب التفسير وبيان ما فيها من الإسرائيليات وقصص القصاصين.

ثانياً: إنَّ كل ما قيل عن ضياع بعض القرآن الكريم أو سقوطه أمر باطل ولم يصدر هذا القول إلا من ملاحدة الشيعة وأذنابهم وكثر لغطهم عن سورة الأحزاب فالأدلة النقلية المتوافرة والتي على رأسها ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ وكذا الأدلة العقلية، وإجماع الأمة على أن القرآن لم يضع منه حرف واحد ولم يترك منه حرف واحد، بل لم يزل منذ نزل محفوظاً في الصدور محفوظاً في السطور على أكمل وجه إلى قرب قيام الساعة، نعم أثر عن السلف آثار والذي ورد من الآثار في ذلك على قسمين: قسم ثبت مثل آية الرجم وثبت التصريح بنسخ تلاوتها وبقاء حكمها، وقسم لم يثبت عنهم، وعلى تقدير ثبوت شيء منه فالمراد به النسخ لا غير.

ثالثاً: أن قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش التي زلت فيها أقدام كثير من الناس هي قضية تشريع من الله، ربطت بين الشرع وتطبيقه ولا تعدو أن الله سبحانه أراد أن يشرع ـ لهذه الأمة التي أكمل لها الدين ـ شرعاً عاماً بإبطال عادة التبني وآثارها، واقتضت حكمته تعالى أن يكون ذلك تطبيقاً من ذات النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو المشرع

لأن ذلك أبلغ في استئصال عادة مستحكمة في الأمم الغابرة وفي العرب أشد وأعظم.

فحكم سبحانه بزواج زيد متبنى الرسول من زينب ثم أن يفارقها زيد ويتزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم، الأمر الذي يدل ببداهة على أن الزواج الأول والثاني كل منهما أمر إجباري من الله تعالى، لا دخل فيه لأحد، ومن أصرح الأدلة على هذا أن زينب لما لم تستجب للزواج من زيد أولا نزل قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة...﴾ الآية. وعندما طلقها زيد واعتدت زوجها الله لنبيه ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها..﴾.

وأما قوله تعالى: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه...﴾ الآية. فالتحقيق فيها لا يعدو أن النبي صلى الله عليه وسلم علم عن طريق الوحي أيام كانت زينب زوجاً لزيد أنها ستكون من أزواجه صلى الله عليه وسلم ولما شكا إليه زيد عشرتها وأبدى له عزمه على طلاقها، كان من النصح أن يأمره بما هو الأصلح له فأمره بتقوى الله وإمساك زوجه، وأضافها إليه نظراً لحالتها الراهنة.

فكأن الله يقول له: قد علمت أن طلاق زيد لزينب أمر لا بد منه وأنها زوجك مآلاً فلم تأمره بإمساكها؟.

والذي أخفاه في نفسه - بأبي هو وأمي - هو ما تقدم من كينونتها من أزواجه بدليل أن الله وعد بإظهار الذي أخفاه صلى الله عليه وسلم ولم يظهر الله غير زواج النبي بزينب رضي الله عنها التي اختيرت مناطاً لتشريع حكمين. شرعيين هما: إبطال حكم التبني كله، وزواج الشريفات من الموالي.

والخشية التي خشيها صلى الله عليه وسلم ليست إلا أنه خطرت به خطرة توجس من طعنهم عليه في هذا الزواج بقولهم تزوج زوجة ابنه ومن إشفاقه عليهم لئلا يهلكوا وهم لا يشعرون بسبب هذا الطعن.

ولما كانت له صلى الله عليه وسلم عند الله عز وجل المنزلة العليا التي لم يشاركه فيها نبي مرسل، ولا ملك مقرب، وكانت تلك الخشية البشرية، في جانب الحكمة الإلٓهية، فيها نوع منافات لتلك المنزلة العليا، عاتبه الله - الذي اتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً - على حد قولهم: حسنات الأبرار سيئات المقربين. وعلى غرار ﴿لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك﴾.

رابعاً: أن ما يعتبره أكثر فقهاء المذاهب في النكاح من الكفاءة في النسب والحسب والمال... حتى قالوا: لا يكون غير العربي كفؤاً للعربية ولا غير القرشي كفؤاً للقرشية... الخ

لا دليل عليه البتة، وهي مسألة اعتبرها جلهم.

وقد أثر عن أبي حنيفة والشافعي أنهما اعتبرا الكفاءة في الحسب والمال، وقال مالك: الكفاءة الدين ولكن أهل مذهبه شايعوا غيرهم من المذاهب فقالوا مثل قولهم، وهكذا كل طائفة بعد أخرى تقول بهذه الكفاءة وتزيد فيها شروطاً وتزيدها استحكاماً.

وإن من تأمل نصوص الكتاب والسنة قوليها وفعليها ومدلولاتها يتحقق أن الكفاءة المعتبرة شرعاً هي الكفاءة في الدين فقط. ويتحقق أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعمل جاهداً في إبطال هذه الكفاءة التي قال بها الفقهاء وكان مهتماً باستئصالها من أمته لأنها عادة كانت مستحكمة في جاهلية العرب وقد سرى داؤها في مجتمع المسلمين، وأضرت بكثير من المسلمات، وجرت إلى كثير من الويلات والنعرات فكم تركت من المسلمات عوانس محرومات مما أحله الله لهن متعرضات لكل فساد، وكم حيل بسببها بين رجال وأزواجهم وكم وكم... وأدلة القائلين بها أوهى من بيت العنكبوت، وهي تنحصر في حديث رواه الحاكم عن ابن عمر مرفوعاً «العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض إلا حائكاً أو حجاماً» قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: منكر كذب لا أصل له. وقال ابن عبدالبر: إنه

حديث منكر موضوع وله طرق كلها واهية[1] واستدلوا بحديث ابن عباس مرفوعاً «أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي» رواه أحمد وأبو داود، وهو معلول بأنه مرسل، ورد عليهم بأنه لا دليل فيه على الكفاءة بل - إن صح - فهو دليل على أن للبكر الخيار إن زوجت كارهة، وقد كان الشافعي لما أعوزه دليل لهذه الكفاءة قال: إنها تستنبط من قصة بريرة التي خيرها النبي صلى الله عليه وسلم لما عتقت وزوجها عبد فاختارات فراقه. وغير خاف أن قصة بريرة لا تنهض حجة، لأن العبد المملوك له أحكام مقررة تختلف جملة وتفصيلاً عن الحر، والاستنباط مع وجود النص المعارض أمر مرفوض، والشافعي رحمه الله يعلم ذلك، والكمال لله، وما من أحد إلا ومن قوله مقبول ومردود إلا صاحب الشرع المؤيد بالوحي صلى الله عليه وسلم.

أما أدلة حصر الكفاءة في الدين فلا تكاد تنحصر، ومن أهمها قول الله تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ ففسرها محققو المفسرين بذلك، وروى الطبري عن ابن عباس قال: «هذه إحدى ثلاث آيات جحدهن الناس» أي لم يعملوا بهن

---

(١) انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر ٦٣/٢ ط: القاهرة وسبل السلام على بلوغ المرام ١٠٠٦/٣ ط:

وبوب البخاري في الصحيح فقال: «باب الأكفاء في الدين» وخرج تحته حديثي عائشة أولهما: أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة زوج مولاه سالماً بنت أخيه هند بنت الوليد وثانيهما: أن ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب كانت زوجاً للمقداد الذي كان تبناه الأسود بن عبديغوث. وسالم متفق على أنه لا يعلم له أب وضباعة وهند قرشيتان.

وقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة بنت عمته زينب جحش، وزوجه بعدها بأم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وزيد مولى مسه الرق وهما قرشيتان. وزوج صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس، وهو مولى، وهي قرشية وما كان صلى الله عليه وسلم - وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم - ليزوجهن من غير أكفائهن بل إنه كان حريصاً على إبعاد المجتمع المسلم من هذه العادة بدليل ما يلي:

أولاً: أن كلا من زينب وفاطمة أنفت من الزواج من زيد وأسامة، وكل منهما فوجئت بالأمر بالانقياد والرضى بذلك الزوج المولى.

فنزل في شأن الأولى ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم...﴾ الآية وليست فاطمة خارجة من حكم الآية وتقدم القول بأنها نزلت

في امتناع أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط من الزواج بزيد بن حارثة وروى مسلم في صحيحه «أن فاطمة لما أمرها النبي بأن تتزوج بأسامة قالت بيدها هكذا: أسامة أسامة، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: طاعة الله وطاعة رسوله خير لك»(١).

ثانياً: أن فاطمة هذه استشارت النبي في الزواج من معاوية ابن أبي سفيان وأبي جهم القرشيين اللذين خطباها، فنصحها برفض كل منهما، وبالزواج بأسامة بن زيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن المعلوم أن فعله وتقريره صلى الله عليه وسلم شرع لأمته. وقد عرض عمر بن الخطاب بنته حفصة على سلمان الفارسي، وكانت أخت عبدالرحمن بن عوف هالة زوجة لبلال بن حمامة. وقد غضب النبي من امتناع بني البكير من تزويج بنتهم بلالاً فزوجوه إياها.

وروى الترمذي، وابن ماجه مرفوعاً «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض» (٢).

وروى الطبري مرفوعاً «إنما أنتم بنو آدم وطف الصاع ليس

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٠٥ ط: دار إحياء التراث لبنان.
(٢) جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوذي ٤/٢٠٤. ابن ماجه ١/٦٣٢.

لأحد على أحد فضل إلا بالدين».

وروى أبو داود والدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا بني بياضة أنكحوا أبا هند وأنكحوا إليه» وكان أبو هند مولى لبني بياضة وكان حجاماً وفي لفظ «إنما هو رجل من المسلمين» فنبه به على الوصف المقتضي لمساواتهم. وروى ابن جرير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس... ثم ذكر منها الفخر بالأنساب» وقد خطب صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقال: «الحمدلله الذي أذهب عنكم عبية[1] الجاهلية وتعظمها بآبائها..» الحديث.

وروى الإمام أحمد عن أبي ذر قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم «انظر فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بتقوى الله». فماذا بعد الحق إلا الضلال.

خامساً: عصمة الأنبياء أمر لا ينبغي بحال ولا يجوز أن يرتاب فيه أحد، فضلاً عن من هو مؤمن بهم وبما جاءوا به من عند الله عز وجل.

فالله الذي طهرهم على مرور الحقب، فلم يكن أحد منهم

(١) عبية بضم العين المهملة وتشديد الموحدة والياء التحية: الكبر.

قط عن سفاح، وإنما كانوا ينتقلون من أصلاب طاهرين إلى أرحام طاهرات بالنكاح، ولم يكن في خَلقهم ولا في خُلقهم ما ينفر أو ينكر، واصطفاهم من أشرف نسب ليؤ هلهم لوحيه وتحمل رسالاته، ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾(١) كفيل بعصمتهم، سبحانه.

ويتلخص مما دار حول عصمتهم من الأقوال: أن للناس فيها ثلاثة مذاهب.

١ - مذهب سلك منهج التفريط فنسبهم إلى ما لا يليق بمنزلتهم العليا.

٢ - مذهب سلك منهج الإفراط حتى كاد يحيلهم عن بشريتهم وعبوديتهم لله.

٣ - مذهب وسط بين هذا وذاك «وخير الأمور أوساطها».. الحديث.

وهذا الأخير هو أسعد المذاهب - في نظري - بالصواب وبالجمع بين الأدلة، وهو مذهب جمهور الأمة، بل حكى ابن تيمية إجماع السلف عليه(٢).

ومضمونه أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - معصومون قطعاً بعد النبوة من ارتكاب جميع الذنوب عدا الصغائر فإنها

---

(١) آية ١٤٢ سورة الأنعام.
(٢) المنتقى - مختصر منهاج السنة، ص ٨٥ ط: مصر.

تجوز في حقهم، بشرط أن لا تكون صغائر تتضمن حسة، وهم معصومون من تكررها، وكذلك معصومون من الإقرار عليها بل يأتيهم الوحي فوراً بالأولى فيها، فيتوبون منها، ويستغفرون الله فتعلو درجاتهم عما كانت عليه، ويزدادون قرباً من ربهم.

وهذه الصغائر التي ربما صدرت منهم عن تأويل أو نسيان، كما قال تعالى عن آدم ﴿فنسي﴾ أو اجتهاد، كأخذ إمامهم - محمد صلى الله عليه وسلم - الفداء من قريش في بدر حين رأى كسر شوكتهم بقتل صناديدهم، وحاجة المسلمين لمال يستعينون به على إعلاء كلمة الله، وهو القائل - بأبي هو وأمي - «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».

رواه البخاري ومسلم من حديث عمرو بن العاص[1].

هذه الأمور وأمثالها مما هو معفو عنه لأفراد أممهم ولكن لعظيم منزلتهم عند الله سجلها القرآن عليهم، وسماها خطايا ومعاصي.

ولصدورها منهم حكم وأسرار إلٓهية من أهمها ما يلي:

١ - علو درجاتهم عند الله عز وجل بالإنابة إليه واستغفاره

---

(١) البخاري: كتاب الاعتصام بالسنة باب أجر الحاكم إذا اجتهد.
ومسلم: كتاب الأقضية بالسنة باب أجر الحاكم إذا اجتهد.

فيزداد قربهم منه تعالى.

٢ - بيان بشريتهم لئلا يغتر أممهم بما أوتوه من معجزات وخوارق، وما خصوا به من الكمال، فيفتتنوا بعبادتهم فيشركوا بالله عز وجل، إلى غير ذلك والعلم عند الله تعالى.

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه الميامين، وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

هذا ورجائي من القارىء الكريم، أن يتمهل، ويحكم نصوص الوحي ويدع التعصب، فإنه وليد الهوى، ومن وحي الشيطان، وينظر إلى القول لا إلى القائل. وليتذكر الحكمة التي أنطق الله بها الإمام مالكاً رحمه الله: «كل كلام فيه مقبول ومردود إلا كلام صاحب هذا القبر» وأشار إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم.

المصَادِر وَالمراجع

اسم الكتاب مكان طبعته

القرآن الكريم ط: المدينة المنورة عدآي المذهب الكوفي

مصادر التفسير: اسم المؤلف ونسبته تاريخ وفاته

أسباب النزول ط: مصر السيوطي ت ٩١١ هـ

أحكام القرآن ط: الحلبي بمصر ابن العربي ت ٥٤٣ هـ

أحكام القرآن ط: لبنان الجصاص ت ٣٧٠ هـ

أضواء البيان ط: المدني مصر محمد الأمين الشنقيطي ت ١٣٩٣ هـ

بصائر ذوي التمييز ط: لبنان الفيروزآبادي ت ٨١٧ هـ

البحر المحيط ط: النصر ـ الرياض أبو حيان ت ٧٥٤ هـ

تفسير القرآن العظيم ط: الحلبي مصر اسماعيل ابن كثير ت ٧٧٤ هـ

جامع البيان ط: الحلبي مصر الطبري ت ٣١٠ هـ
الجامع لأحكام القرآن ط:
الحلبي القاهرة القرطبي ت ٦٧١ هـ
الدر المنثور ط: دار الفكر لبنان السيوطي .....
روح المعاني ط: لبنان الألوسي ت ١٢٧٠ هـ
زاد المسير في التفسير ط:
المكتب الإسلامي لبنان ابن الجوزي ٥٩٧ هـ
فتح القدير ط: لبنان الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ
الكشاف ط: لبنان الزمخشري ت ٥٣٨ هـ
لباب التأويل ط: لبنا الخازن ت ٧٥٢ هـ
معالم التنزيل ط: لبنان البغوي ت ٥١٦ هـ
مفاتيح الغيب ط: طهران الفخر الرازي ت ٦٠٦ هـ
المفردات في غريب القرآن ط:
دار المعرفة ـ لبنان الراغب الأصفهاني ٥٠٣ هـ

مراجع كتب السنة
الجامع الصحيح ط: البابي مصر البخاري ت ٢٥٦ هـ
جامع الترمذي ط: السلفية مصر الترمذي ت ٢٧٩ هـ
زاد المسلم ط: مصر محمد حبيب الله
الجكني ت ١٣٦٣ هـ
سنن أبي داود ط: حمص ابو داود ابن
الأشعث ت ٢٧٥ هـ

سنن النسائي ط: دار البشائر لبنان النسائي ت ٣٠٣ هـ
صحيح مسلم ط: مصر ابن حجاجت ٢٦١ هـ
فتح الباري علي البخاري ط:
السلفية/القاهرة
ابن حجر ت ٨٥٢ هـ
مسند الإمام أحمد ط:
أحمد
المكتب الإسلامي
ابن حنبل ت ٢٤١ هـ
الموطأ «بشرح الزرقاني ط: القاهرة مالك ت ١٧٩ هـ
المصنف ط: المكتب الإسلامي عبد الرزاق
الصنعاني ت ٢١١ هـ

مراجع السيرة والتاريخ

البداية والنهاية ط: المعارف ـ لبنان ابن كثير ......
تاريخ الأمم والملوك ط: لبنان الطبري ......
تاريخ المصحف الشريف ط: عبدالفتاح
القاهرة
القاضي ت ١٤٠٣ هـ
تاريخ العرب قبل الإسلام ط:
دار العلم لبنان. جواد علي .....
تاريخ الجنس العربي ط: لبنان دروزه .....
دراسات في تاريخ العرب ط:
مؤ سة الجامعة أبو ضيف .....
سير أعلام النبلاء ط: لبنان الذهبي ت ٧٤٨ هـ

السيرة النبوية ط:التراث لبنان ابن هشام ت ٢١٨ هـ
السيرة النبوية ط: لبنان ابن كثير .....
الاستيعاب ط: مصر ابن عبدالبرت ٤٦٣ هـ
الشفا بتعريف المصطفى ط:مصر عياض ت ٥٤٤ هـ
الإصابة ط: السعادة مصر ابن حجر .....
عصمة الأنبياء ط: دار الكتب لبنان الرازي .....

فهرس موضوعات الكتاب

هذا الكتاب

بحث شامل، موجز، محقق، ميسر، تحليلي.

شمل جوانب القصة، وتتبع أحداثها وتطوراتها بادئاً بسببها الأول «التبني».

تتبع أسانيد آثارها التي هي مثار كل شبهة تتبعاً علمياً حكم بضعفها التام.

تتبع أيضاً منطوقها ومفهومها بما أسفر عن وضعها واختلاقها.

تناول بمبحث خاص آية هي مدخل كل من تكلم بغير الصواب ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه...﴾

وبه اتضح أنها في كل تطوراتها مسألة تشريعية بحتة عقدت بين الحكم وتطبيقه ووضعت الأمور في نصابها.

أوجز كثيراً من الصفحات باختصار في القليل رغم كثرة الجوانب التي تطرق لها.

حقق في كثير من المسائل بمناقشة آراء لم يحالفها الصواب. برد مدعوم بالأدلة. ميسر بتخريج الآيات والأحاديث وعزو الأقوال لذويها وتوضيح غريب الألفاظ والإحالة إلى المراجع بالجزء والصفحة والطبعة عدا الصحيحين فبالكتاب والباب.

حلل بعض القضايا المهمة تحليلاً منبثقاً عن الواقع والتحقيق في مسائل في آخر البحث.